

وقائع العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن مجلس النواب الاردني

الاثنين ١٩٩٢/١/٢٠م

تصادف هذه الايام مرور عام واحد على العدوان الاستعماري الغربي الصهيوني الغاشم على العراق الشقيق .

ففي مثل هذا الوقت من العام المنصرم ، قامت قوى التحالف الثلاثي الباغية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بأبشع هجمة بربرية عرفتها الانسانية على هذا البلد العربي الصامد المرباط مستهدفة القضاء على قدراته وحضارته ومنعه من النهوض ونأدية دوره الانجابي الجاد في خدمة قضايا أمتنا العربية والشعوب الاسلامية .

ولقد تجاوزت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها في هذا العدوان غير المسبوق في التاريخ كل الاعراف الدولية والقيم الانسانية تحت ذرائع مزيفة من الشرعية الدولية وتحريض الكويت وحقوق الانسان والديمقراطية .

لكن حقيقة هذا العدوان ونوايا مركبيه لم تكن خافية على احد منذ البداية ، غير أنها اليوم تزداد انفضاحا وعريا مع استمرار فرض الحصار الظالم على العراق العربي المسلم بهدف حرمان شعبه من الغذاء والدواء .

فلم يعد هناك مجال للشك بأن الولايات

المتحدة كانت ترمي من وراء عدوانها المستمر الى اخضاع المنطقة وترتيب اوضاعها طبقا لمشيئتها المستبدة وبما يكفل لها التوسع في نهب ثروات المنطقة والسيطرة على مقدرات شعوبها من ناحية ، ويؤدي من ناحية اخرى الى حماية الدور الاقليمي الجديد للكيان الصهيوني المحتل لفلسطين وتعزيز نزعته العنصرية التوسعية وبذلك تكون الولايات المتحدة كشأها منذ عقود قد وضعت نفسها من جديد في تناقض جذري مع مصالح الامة العربية وشعوب العالم الاسلامي وتطلعاتها في الحرية والاستقلال والنهوض .

ان مجلس النواب وهو يستقبل بمرارة وسخط الذكري الاولى للعدوان الامريكي وحلفاءه على العراق الشقيق ...

ووفاء منه لارادة الشعب الاردني الذي يمثل :-

- ١ - يؤكد من جديد عن ادانته لهذا العدوان .
- ٢ - يدين بشدة استمرار الحصار على العراق العربي المسلم ويؤكد ان هذا الحصار يتنافس مع ابسط مبادئ حقوق الانسان .
- كما ويناشد كافة الدول العربية والمهيشات الدولية وشعوب العالم المحبة للحرية بالعمل على انهاءه .

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عريبات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشرة المنعقدة في ١٨ / رجب / ١٤١٢ هجرية ، الموافق ١٩٩٢/١/٢٢ ميلادية . (الجلد ٢٩)

(العدد ١٣)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

٥

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
 - أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سليمان عرار .
 - ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد مطير البستجي .
 - ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ .
- ٣ - الردود على الاسئلة :
 - أ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٣٠١) تاريخ ١٩٩٢/١/١١ ، جوابا على السؤال رقم (١) والمقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور .
 - ٤ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٥٢) تاريخ ١٩٩٢/١/١١ والمتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة

هكذا من الأصيل

الصفحة

٦

الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٢ على المجلس.
(بحال الى اللجنة...)

- ٥ - ١ - اقتراح برغبة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٢/١/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين، بشأن بحث موضوع تنفيذ السدود في محافظة الكرك.
- ٢ - اقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ١٩٩٢/١/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين، بشأن توجيه اصحاب المشاريع الصناعية الجديدة، لتكون مشاريعهم في محافظات الجنوب وعدم منح تراخيص جديدة في مناطق العاصمة والمناطق القريبة منها.
- ٣ - اقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٩٢/١/١٨ مقدم من اربعة عشر نائباً، بشأن نقل ادارات الشركات الوطنية الكبرى البوتاس، الاسمنت، الفوسفات، والنقل البحري العراقي الاردني الى مواقع الشركات في محافظات الجنوب.
- ٤ - اقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٢/١/١٨ مقدم من تسعة نواب، بشأن شق طريق يربط عمان بالكرك دون المرور بالقطرانة.
- ٥ - اقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ٩٢/١/٢٠ مقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي ومؤيد من واحد واربعين نائباً بشأن استصلاح اراضي عشائر بني حميدة.
- ٦ - استجواب رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/١/٦ مقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي موجهاً الى معالي وزير المالية حول موضوع مصفاة البترول ومخالفة مذكرة التفاهم الموقعة بين شركة المصفاة والحكومة لعقد امتياز الشركة، الامر المخالف للقانون بشكل عام.
- ٧ - قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٢/١/١٣، والمتضمن مشروع قانون الاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠.
- ٨ - ما يجد من اعمال.
- ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/١/٢٦ الساعة الخامسة مساءً.
- * وقائع اليمدد.

١٢

١٤

٨٤

٨٤

مجلس النواب

محضر الجلسة

- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ٨ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.
- ٩ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٠ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١١ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
- ١٢ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٣ - معالي المهندس علي ابوالرغاب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٤ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٦ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٧ - معالي السيد سلطان السدوان: وزير دولة.
- ١٨ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التميمين.
- ١٩ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الصناعة والتجارة.
- في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٨/رجب/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/١/٢٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة عشرة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبدلطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).
- وتغيب باجازه من الاعضاء السادة:
د. علي الفقير، ماجد خليفة، د. همام سعيد، محمد العلاونة، احمد قطيش، يوسف العظم، ابراهيم الغباشية.
- وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:
عبدالعزیز جبر، د. علي الحوامدة، مطير البستنجي، زياد الشويخ، ذيب انيس.
- وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:
يعقوب قرش، ليث شبيلات، طاهر المصري، حمزة منثور، عبدالمنعم ابوزنط، فؤاد الخلفات، زياد ابو محفوظ.
- وحضر من الحكومة:
- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٣ - معالي الدكتور عبدالله السور: وزير الصناعة والتجارة.

٣

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/١/٢٢ م

هكذا من الأهل

- الزراعة.
- ٢٠ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- ١ - افتتاح الجلسة
- معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.
- النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.
- السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.
- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد ابراهيم الغباشية.
- ب - طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور علي الفقير.
- ج - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سليمان عرار.
- د - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ماجد خليفة.
- هـ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.
- و - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد احمد قطيش الازايدة.
- ز - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد العلانة.
- ح - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي.
- ط - طلب معذرة مقدم من سعادة

- السيد محمد المرعر.
- ي - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.
- ك - طلب معذرة مقدم من معالي السيد قسيم عبيدات.
- ل - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.
- م - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.
- ن - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمعزم ابو زنت.
- ش - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حمزة منصور.
- ك - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور علي الخوامدة.
- ن - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
- س - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.
- الغياب بدون عذر.
- أ - سعادة السيد يعقوب قرش.
- ب - سعادة السيد ليث شبيلات.
- ج - دولة السيد طاهر المصري.
- د - سعادة السيد منصور مراد.
- هـ - سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.
- و - سعادة السيد زياد ابو محفوظ.
- ز - سعادة السيد فؤاد الخلفات.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات لهذه الجلسة:
- أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد

- المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي
الرقم ٣٠/٧
التاريخ ٦ رجب ١٤١٢ هـ
الموافق ١٩٩٢/١/١١ م
- بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب
تحية طيبة وبعد،
- فأشير الى كتابكم رقم ٣٢٠٨/١٢/١٦/٣ المؤرخ ١٩٩١/٢/٢٨ بخصوص السؤال رقم (١) المؤرخ ١٩٩١/١٢/٢٥، والمقدم من سعادة النائب حمزة منصور، وارجو ان اذكر لمعاليكم ان انشاء اتحاد عام لطلبة الاردن يحتاج الى اطار تشريعي يستند اليه وهو امر لم يتم بعد. ولا يوجد جهة عديدة تستطيع ان تتولى المبادرة فيه، كون الطلبة الاردنيين يتوزعون تحت اشراف جهات عديدة تشمل وزارة التربية والتعليم، والجامعات، ووزارة الاوقاف والشؤون المقدسات الاسلامية، ووكالة الفتوح وغيرها.
- اضافة الى ذلك فان انشاء الاتحادات الطلبة لا يدخل ضمن مهام اختصاصات وزارة التعليم العالي كما حددها قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥.
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
وزير التعليم العالي
الدكتور عوض خليفات
- معالي رئيس المجلس: الاستاذ حمزة
- سليمان عرار اعتباراً من ١/١٦.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد مطير البستنجي.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.
- ٣ - الردود على الاسئلة:
- أ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٣٠١) تاريخ ١٩٩٢/١/١١، وجواباً على السؤال رقم (١) والمقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور.
- بسم الله الرحمن الرحيم
- التاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٤١٢ هـ
الموافق ٢٤ كانون اول ١٩٩١ م
- معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع: اتحاد عام لطلبة الاردن
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
- فاني ارجو توجيه السؤال التالي لمعالي وزير التعليم العالي المحترم.
- لماذا لم يصدر حتى تاريخه قرار بالموافقة على انشاء اتحاد عام لطلبة الاردن رغم ان الحكومات المتعاقبة التزمت امام مجلس النواب بانشاء هذا الاتحاد.
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
- النائب
حمزة منصور

هكذا من الأهل

منصور، الاجابة مدونة، الاستاذ حمزة، طيب
البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٣٥٢)
تاريخ ١٩٩٢/١/١١ والمتضمن احوالة
مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة
الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٢ على
المجلس.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٣٥٢/٦/١٠/٥٦

التاريخ ١٤١٢/٧/٦
الموافق ١٩٩٢/١/١١

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة
الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٢) بشكله الذي
اقره مجلس الوزراء في جلسته المتعقده بتاريخ
١٩٩٢/١/٧، مع البروتوكول المالي الملحق به،
رجاء احواله الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

سحة الى دولة رئيس مجلس الاعيان مع نسختين من مشروع
القانون.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يعتبر البروتوكول المالي الملحق بهذا القانون والمعقود بين حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية صحيحا وناظرا بالنسبة لجميع الغايات
المتوخاة منه.

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٩٢/١/٧

بروتوكول مالي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

توطيدا لروابط الصداقة والتعاون التي تربط بين البلدين ولدعم الاقتصاد الاردني
وتطويره، فقد اتفقت كل من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية على
ابرام هذا البروتوكول.

المادة (١) - قيمة وغاية الدعم المالي

تقدم الحكومة الفرنسية الى الحكومة الاردنية دعيا ماليا بقيمة (١٢٠) مليون فرنك فرنسي
ليتم استعماله لتمويل شراء بضائع وخدمات فرنسية باستثناء العسكرية منها او الكمالية.

المادة (٢) - تفاصيل الدعم المالي

سيتم تقديم الدعم المالي الوارد تحت المادة (١) اعلاه على شكل قرض من الخزينة الفرنسية
وبقيمة لا تتجاوز (١٢٠) مليون فرنك فرنسي.

المادة (٣) - الية الدعم المالي

سيتم استعمال اموال هذا البروتوكول لتمويل البنك المركزي الاردني مقابل بضائع
وخدمات دفعت اثمانها بالعمل الصعبة من قبل الاردن بعد تاريخ ١٩٩١/١٠/١.

المادة (٤) - الشروط التي تحكم التسهيلات المالية

يمنح قرض الخزينة الفرنسية لمدة (١٧) عاما من ضمنها فترة سماح مدتها (٧) سنوات.
وسيكون سعر الفائدة (١٪) سنويا ويسدد القرض على (٢٠) قسطا متساويا نصف سنوي.
يستحق القسط الاول منها بعد (٩٠) شهرا من نهاية ربع السنة التي حصل فيها السحب الاول
وتدفع الفائدة على اجمالي الرصيد المسحوب ويجري سريانها من تاريخ كل سحب من قرض
الخزينة وتسدد على دفعات نصف سنوية.

ان اتفاقا بين البنك المركزي الاردني كممثل للحكومة الاردنية وبنك الائتمان الوطني
الفرنسي كممثل للحكومة الفرنسية سيتم بموجبه تحديد الية استعمال وتسديد القرض.

المادة (٥) - عملة الحساب والسداد

يجب ان تتم جميع المعاملات المالية الخاصة بهذا البروتوكول بالفرنك الفرنسي.

هكذا من الأصيل

المادة (٦) - فترة استغلال قرض الخزينة الفرنسي

لاستغلال الدعم المالي الوارد في المادة (١) اعلاه يتطلب ان يتم ابرام العقود لغاية ١٩٩٢/٩/٣٠ كحد نهائي كما ان القرار النهائي للموافقة على كل عقد بموجب شروط هذا البروتوكول يجب ان تتم خلال ثلاثة اشهر بعد ذلك التاريخ كحد نهائي.

لا يسمح بالسحب من قرض الخزينة الفرنسي المقدم بموجب هذا البروتوكول بعد تاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١. ولا يسمح بتأجيل هذا التاريخ الا باتفاق خاص بين الحكومتين وفي حالة الصعوبات الاستثنائية.

المادة (٧) - الشحن والتأمين

يعتبر الشحن والتأمين اللذين سيتم تمويلهما من ضمن هذا البروتوكول كخدمات فرنسية عندما:

- يتم الشحن البحري بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن بحري فرنسية او بواسطة الشحن الجوي بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن جوي فرنسية او الشحن البري بوثيقة شحن بري صادرة عن شركة فرنسية ومصدقة من الجهات المعنية الفرنسية لاثبات بانها خدمة فرنسية.

- يتم التأمين مع شركات تأمين مقبولة في السوق الفرنسي.

المادة (٨) - العقود المغطاة

القرار النهائي لتمويل العقود التي يتم تقديمها من قبل البنك المركزي الاردني سيتم اعادة تمويلها وفق شروط هذا البروتوكول من خلال تبادل كتب ما بين البنك المركزي الاردني والقنصل الاقتصادي والتجاري في السفارة الفرنسية في عمان ممثلاً للجهات الفرنسية الرسمية. كما ان الحد الادنى لكل عقد يعاد تمويله هو مليون فرنك فرنسي، واذا ما دعت الضرورة يمكن جمع عدد من العقود لتصل ذلك الحد.

لن يتم صرف اي مبلغ من القرض في حالة حدوث تأخير في مستحقات قروض - الخزينة الفرنسية او مستحقات على اعادة جدولتها.

المادة (٩) - الضرائب

لا تخضع الانساق او الفوائد المستحقة على التسهيلات المالية المقدمة بموجب هذا البروتوكول للضرائب الاردنية.

المادة (١٠) - تقييم القرض

يمكن للحكومة الفرنسية ان تقوم وعمل تفقيتها الخاصة باجراء تقييم نهائي لنتائج هذا

البروتوكول بهدف تقييم اثره على التنمية في المملكة الاردنية الهاشمية. ويمكن للحكومة المملكة الاردنية الهاشمية، اذا ما رغبت، المشاركة في هذا التقييم الاستفادة من النتائج. وتوافق حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على استقبال البعثة التقييمية التي ترسلها الحكومة الفرنسية وتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات العلاقة.

المادة (١١) - تاريخ النفاذ

يسرى مفعول البروتوكول حالما تقوم كل حكومة من الحكومتين المعنيتين باشعار الاخرى باستكمال المتطلبات القانونية.

وشهادة على ذلك قام الموقعون ادناه المفوضون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب الاصول بتوقيع هذه الاتفاقية ووضع اختتامهم عليها.

وقعت في باريس في اليوم الثاني من شهر كانون الاول عام ١٩٩١ من اربع نسخ اثنتين باللغة الانجليزية واثنتين باللغة الفرنسية ويعتبر النصان معتمدان بنفس المقدار.

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة المالية، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ - ١ - اقتراح برغبة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٢/١/١٦ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين، بشأن بحث موضوع تنفيذ السدود في محافظة الكرك.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ان كميات الامطار التي تهطل كل عام بحمد الله على سهول محافظة الكرك وروابيها كثيرة جداً ولا يستفاد الا من كميات قليلة منها حيث تذهب المياه هدراً ونحن نعاني من شح

المياه ان كان لارواء الارض او لسقي الماشية. وسهول المحافظة الشرقية. قد يضره التصحران لم يتم تداركها، وكذلك فان البطالة متفشية بصورة واضحة في المحافظة. امل من خلال معاليكم مخاطبة الحكومة الموقرة لبحث موضوع تنفيذ السدود في محافظة الكرك بشكل جدي، الترابية منها والاسمنتية واذكر فقط ببعض المواقع، وادي الكرك، وادي العينا، وادي - اللجون، وادي بن حماد، وادي العينا، اما بالنسبة للسدود الترابية فسهول المحافظة الشرقية كلها تصلح لها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

النائب

احمد الكفاوين

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية، البند الذي يليه.

هكذا من الأهل

السيد الامين العام:

٢ - اقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ١٩٩٢/١/١٨ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين، بشأن توجيه اصحاب المشاريع الصناعية الجديدة، لتكون مشاريعهم في محافظات الجنوب وعدم منح تراخيص جديدة في مناطق العاصمة والمناطق القريبة منها.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نظرا لما تعاني منه محافظة الكرك من جراء البطالة وعدم وجود المشاريع المكثفة للعمالة وكثرة العاطلين عن العمل، وعدم وجود رؤوس اموال محلية في المحافظة، فأني اترجى من خلال معاليكم بالطلب من الحكومة الموقرة:

١ - توجيه اصحاب المشاريع الصناعية الجديدة المكثفة للعمالة لتكون مشاريعهم في محافظات الجنوب بشكل عام ومنحهم الحوافز التشجيعية لذلك.

٢ - نظرا للضغط الهائل على فتح المشاريع في العاصمة وضواحيها والمناطق القريبة منها ولا يسببه ذلك من ضغط سكاني وزيادة في تلوث البيئة.

فارجو عدم منح تراخيص جديدة في مناطق العاصمة والمناطق القريبة منها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

النائب
احمد الكفاوين

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، انا مع القسم الاول من الاقتراح حقيقة لكن عدم منح تراخيص جديدة في مناطق العاصمة وغيرها لايجب للنائب حقيقة له ان يطلب للمنطقة لكن ان يطالب بحرمان منطقة معينة فانا ارى ان تشطب هذه العبارة.

معالي رئيس المجلس: ان يحول الى اللجنة الادارية، اللجنة الادارية هي صاحبة الرأي في هذا وتحول اليكم مرة ثانية، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣ - اقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٩٢/١/١٨ مقدم من اربعة عشر نائبا، بشأن نقل ادارات الشركات الوطنية الكبرى البوتاس، الاسمنت، الفوسفات، والنقل البحري العراقي الاردني الى مواقع الشركات في محافظات الجنوب.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو العلم بأن هناك عدد من الشركات الوطنية الكبرى، البوتاس، الاسمنت، الفوسفات والنقل البحري العراقي الاردني، مواقعها كافة في مناطق الجنوب ولكن اداراتها تقع في العاصمة، وليس هناك من مبرر لذلك فالبينة التحتية والخدمات الضرورية متوفرة وبصورة ممتازة، ونظرا لما تعاني منه محافظات

الجنوب من قلة المشاريع الاقتصادية واثار البطالة السيء، فلمعاليكم الشكر والتقدير بمخاطبة الحكومة الموقرة ليتم نقل هذه الادارات الى مواقع الشركات في محافظات الجنوب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

محمود المومل

د. عبدالله العكايلة

النائب مطير البستنجي

النائب احمد الكفاوي

ابراهيم الغياشنة

محمد فارس الطراونة

عاطف البطوش

يوسف العظم

عبدالله زريقات

عبدالكريم الكباريتي

فؤاد الخلفات

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية، البند الذي يليه

السيد الامين العام:

٤ - اقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٢/١/١٨ مقدم من تسعة نواب، بشأن شق طريق يربط عمان بالكرك دون المرور بالقطرانة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو العلم بأن هناك امكانية لاختصار المسافة بين مدينة عمان ومدينة الكرك وذلك من خلال شق طريق يربط عمان بالكرك دون المرور

بالقطرانة ويكون الطريق من الكرك مباشرة الى الخط الصحراوي عند منطقة ضبعة تقريبا وهذا الطريق لا يمر على مناطق وعرة ولا اودية سحيقة ويبعث الحياة في اراضي واسعة.

اكون شاكرا لمعاليكم لو تكرمت بمخاطبة الحكومة لدراسة الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مطير البستنجي

احمد الكفاوي

محمود المومل

عبدالله زريقات

عبدالكريم الكباريتي

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة الادارية، البند الذي يليه.

السيد الامين العام

٥ - اقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ١٩٩٢/١/٢٠ مقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي ومؤيد من واحد واربعين نائبا بشأن استصلاح اراضي عشائر بني حميدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠ - رجب ١٤١٢ هـ

١٤ كانون ثاني ١٩٩٢ م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / استصلاح اراضي عشائر بني حميدة.

نأمل من معاليكم الطلب الى الحكومة

هكذا من الأهل

العمل على استصلاح المنطقة المذكورة وشمولها
بخطه التطوير كما حصل في بعض مناطق واد
الاردن، ووادي بن حماد وسيل الزرقاء، نظرا
للظروف الاقتصادية التي يعانيها سكان المنطقة،
وإذا بقي الحال هكذا ستصبح هذه العشائر بلا
أرض، نتيجة عمليات البيع لعدم القدرة على
استثمار الأراضي وسقيتها، وكذلك البطالة
الكبيرة، بالإضافة الى الهجرة الواسعة من
الريف الى المدن. ولقد بلغت معانات هذه
المنطقة مبلغا ما عاد يحتمل، ووصلت معانات
سكانها الى درجة كبيرة، رغم توفر الأراضي
والمياه والمناطق المطلوب شمولها بالاستصلاح
سريعا، هي منطقة الوزارة في الغور - واجهة بني
حميدة، ومنطقة الوالا والهيدان ووادي الموجب،
والمياه السطحية تذهب هدرًا، والمياه الجوفية
تسحب الى مادبا وعمان لغايات الشرب نأمل
حكومة لانتفاذ المنطقة والعمل على ان يعود
اهلها الى الزراعة والاقامة فيها.

واقبلوا فائق الاحترام

نسخة: لمعالي رئيس لجنة استراتيجية المياه.
نسخة: لمساعدة رئيس اللجنة البادية والريف.
نسخة: لمساعدة رئيس اللجنة الزراعية.

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة
الادارية، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦/١/١٩٩٢ مقدم من معالي النائب
السيد عبد الكريم الدغي، حول
موضوع مصفاة البترول ومخالفة مذكرة
التضام المعقودة بين شركة المصفاة
والحكومة لعقد امتياز الشركة، الامر

المخالف للقانون بشكل عام .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة واحتراماً وبعد

فلقد اُثرت يوم مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة في المجلس الكريم موضوع مصفاة البترول ومخالفة مذكرة التفاه المقبولة بين شركة المصفاة والحكومة لعقد امتياز الشركة الامر المخالف للقانون بشكل عام، وقد ذكرت في حينها ان الشركة قد دخل في ذمتها ملايين بدون وجه حق.

معالي الرئيس،

استناداً لما ذكرت فإنه يسري إن ارفع
عاليكم نسخة من الملف المتعلق بتلك المخالفة
عروضها على المجلس الكريم ليقرر ما يراه مناسباً
شأنها، ولاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة
بحق كل من يعتبر مسؤولاً عن اهدار المال
العام.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائب

عبدالكريم الدغمي

المرفقات: مبررات متصلة من ١/م - ١٣/م مؤلفة من ٢٧ صفحة.

ملحق جدول أعمال الجلسة الثانية عشرة
للقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة من صباح
يوم الأربعاء الموافق في ١٩ / رجب / ١٤١٢
هجرية الموافق ١٩٩٢ / ١ / ٢٢ ميلادية

* بناء على طلب معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي باعتبار طلب المناقشة رقم (١) المدرج على جدول الاعمال استجواب رقم (١) موجه الى معالي وزير المالية ، حول موضوع مصفاة البترول ومخالفة مذكرة التفاهم المعقودة بين شركة المصفاة والحكومة لعقد امتياز الشركة.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

نسخة: الى سادة رئيس الوزراء
نسخة: الى دولة رئيس مجلس الاعيان
نسخة: الى معالي وزير ...
نسخة: الى عطوفة مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
نسخة: الى عطوفة مدير عام وكالة الانباء الاردنية
نسخة: الى مدير دائرة الاخبار/ التلفزيون الاردني
نسخة: الى سعادة رئيس تحرير جريدة ...

مجلس الأمة

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحيّة طيبة واحتراماً وبعد،

ارجو التكرم باعتبار طلب المناقشة رقم تاريخ ١٩٩٢/١/٦ المقدم مني والمدرج على جدول اعمال جلسة الاربعاء ٩٢/١/٢٢ (استجوابا) موجهاً الى معالي وزير المالية والتعامل معه على اساس الاستجواب المنصوص عليه في المواد ٩٤ من النظام الداخلي للمجلس وما بعدها من نصوص.

مقدما فائق الاحترام

النائب

عبدالكريم الدغمي

92/1/21

مبايعي رئيس المجلس: يحدد موعد حسب
المادة (٩٦) عدد المجلس موعد للمناقشة بعد

استماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن (٨) أيام، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابوفارس: بسم الله
الرحمن الرحيم.

الحقيقة الاصل نسمع من الوزير وبعد
السماح للوزير بمعدل موعده للمناقشة بعد السماع
للوزير اما باتفاق مع الوزير او غير ذلك خلال
(٨) ايام لكن الاولى الان ان نستمع الى الوزير
ماذا يمكن ان يقول وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير
العمل.

معالي وزير العمل: يقوم وزير المالية
بالرد خلال اسبوع وارجو ان تقبل الرئاسة
اعتذار وزير المالية وسيقدم تقريره ليس في
الجلسة القادمة بل التي تليها.

معالي رئيس المجلس: لا يقل عن ثمانية
ايام، الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي
الرئيس ، حقيقة المواد التي تعالج الاستجواب في
النظام الداخلي مادة (٩٤) وما بعدها تقول انه
يحدد الموعد ثم يشرح المستجوب موضوع
استجوابه المادة (١٠٠) تحديداً وبعد اجابة
الوزير بعد ان يشرح النائب المستجوب
استجوابه يجب الوزير ويجوز للاعضاء
الاشتراك في المناقشة وللمستجوب بعد ذلك اذا
لم يقتنع ان يبين اسباب عدم اقتناعه الى اخر ما
ورد في المادة (١٠٠) من النظام ، اول : شيء
يحدد الموعد وثانياً : يشرح المستجوب
استجوابه . ثالثاً : يجب الوزير ويشارك

کتابخانه

الاعضاء بالناقشة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هذا ما هو متبع حقيقة متحدد الموعد لا يقل عن (٨) ايام ليست الجلسة القادمة الجلسة التي تليها مناسب يوم الاربعاء القادم ليكون يوم الاربعاء القادم، تفضل السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٧ - قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٢/١/١٣، والمتضمن مشروع قانون الاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة القانونية، الاستاذ حسني الشيبان، اذا كان تحت ما يجد من اعمال.

الدكتور حسني الشيبان: ليس تحت ما يجد الحقيقة هو بخصوص البند الاول الذي احيل الى اللجنة المالية على ما اعتقد وهو تصديق اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وفرنسا، اعتقد ان هذا من اختصاص لجنة الشؤون الخارجية والقرار اتخذ بسرعة اعتقد وهذا تحديدا اختصاص لجنة الشؤون الخارجية لكن لصفته المالية يمكن احواله للجنة مع اذا تكرمت معالي الرئيس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤف الروابدة نقطة نظام.

السيد عبدالرؤف الروابدة: نقطة النظام ان قرر صوت عليه لا يجوز العودة اليه وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسني.

الدكتور حسني الشيبان: الحقيقة لا يصوت على مواد النظام الداخلي ولا اريد ان اثير هذا الموضوع من باب نقطة نظام بل اريده تسهياً لعمل المجلس التصويت على شيء محسوم في النظام الداخلي اساساً لا يجوز ولكن لم ارد طبق الموضوع من هذه الناحية.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: ينظر في قضية القروض وما الى ذلك فالاصل فعلاً كان يحال الى اللجنة المالية واللجنة المالية تعرض ذلك على المجلس فليس هذا والبادرة الاولى ومن هنا ما احواله المجلس هو الصحيح فلا يحال للجنة الشؤون الخارجية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: على كل حال هذا مشروع قانون واما يحول الى اللجنة القانونية او اللجنة المالية كمشروع قانون وبعد ذلك ان كان هناك استشارات خاصة بين اللجنتين هذا لا مانع، دكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: ليت النظام الداخلي يساعدنا على ان نحيل كل اتفاقيات القروض الى لجنة الشؤون الخارجية وتعطينا من كل مهامنا لكن النظام الداخلي يحدد اننا في اللجنة المالية مهمتنا تدقيق القوانين المالية، واتفاقيات القرض هي مشروع قانون مالي، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة القانونية.

الدكتور محمد ابوفارس مقرر اللجنة القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني اجتماعين.

الاجتماع الاول:

بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابوفارس، واصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة الاعضاء:

الدكتور قسيم عبيدات، محمد فارس الطراونة، الدكتور ماجد خليفة، عبدالسلام فريجات، الدكتور همام سعيد، محمد الدردور، عبدالرؤف الروابدة، فارس النابلسي، علي الفقيه.

وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء: يوسف مبيضين، مروان الحمود، د. احمد الكوفحي، نايف الحدييد.

وحضر الاجتماع

معالي المهندس سعد هائل السرور، وزير الاشغال العامة والاسكان معالي السيد عاطف البطوش، وزير الدولة للشؤون البرلمانية، وعطوفة المهندس يوسف الحياصات، مدير عام مؤسسة الاسكان.

الاجتماع الثاني

بتاريخ ١٩٩٢/١/١٣، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر

مجلس الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٢/١/٢٢ م ١٥

اللجنة سعادة الدكتور محمد ابوفارس واصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. قسيم عبيدات، مروان الحمود، يوسف المبيضين، نايف الحدييد، عبدالرؤف الروابدة، د. همام سعيد، عبدالسلام فريجات، فارس النابلسي، د. ماجد خليفة، كما شارك في الاجتماع سعادة السيد ابراهيم خريسات.

وتغيب بمعذرة سعادة السيد محمد الدردور.

وحضر الاجتماع معالي المهندس سعد هائل السرور وزير الاشغال العامة والاسكان وعطوفة المهندس يوسف الحياصات مدير عام مؤسسة الاسكان.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠، وبعد دراسته مع الاسباب المرجوة للقانون قررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات التالية عليه:

١ - المادة (٣)

يستعاض عن كلمة (تؤسس) الواردة في صدر المادة بكلمة (تنشأ).

٢ - الفقرة (ج) من المادة (٦) -

يستعاض عن عبارة (خارج وداخل حدود البلديات ومناطق التنظيم بعبارة (داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم وخارجها).

٣ - الفقرة (هـ) من المادة (٦)

تماد صياغتها بالنص التالي:

هـ - تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة

هكذا من الأصل

وبرامج التدريب المهني في المناطق التي تقام فيها مشاريع المؤسسة وتطويرها.

٤ - البند (١١) من المادة (٧)

شطب عبارة (مندوبين اثنين) والاستعاضة عنها بعبارة (مندوبان اثنان) واصافة كلمة (عضوين) في المقابل.

٥ - المادة (٨) الفقرة (هـ)

يستعاض عن عبارة (شراء او استملاك الاراضي) الواردة في مطلعها بعبارة (شراء الاراضي او استملاكها).

٦ - المادة (٨) الفقرة (ز)

شطب الفقرة (ز)

٧ - المادة (١٥)

اعادة صياغتها كما يلي:

(تنتقل حقوق المستفيد والتزاماته لورثته الشرعيين بعده

٨ - المادة (١٧) الفقرة (أ)

تعاد صياغتها بالنص التالي:

١ - اذا اضطر المستفيد لاخلاء العقار لاي ظرف طاريء كانتقال مركز عمله فيحق له بعد الحصول على موافقة المجلس تأجيله لمدة سنة واحدة قابلة للتמיד بموافقة المجلس وتعتبر الاجازة منتهية حكما بعد ثلاثة اشهر من انتهاء حالة الاضطرار وذلك على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين.

٩ - المادة (١٨) الفقرة (أ)

شطب عبارة (او لبنك الاسكان) والاستعاضة عنها (او للجهة الممولة للمستفيد).

١٠ - المادة (٣٥)

شطب عبارة (او يستبدل غيرها بها وفقا لاحكامه) الواردة في اخرها وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

ملاحظة:

مخالفة من مقرر اللجنة والاعضاء السادة: د. محمد ابوفارس، د. علي الفقيه، د. ماجد خليفة، د. احمد الكوفحي، د. همام سعيد

الاسباب الموجبة
لمشروع قانون المؤسسات العامة
للالسكان والتطوير الحضري

يهدف تنظيم قطاع الاسكان في المملكة.. ولضبط سياسات الاسكان وتوجيه البرامج في هذا المجال لكل من القطاع العام والخاص لتلبية الحاجة السكنية لكافة فئات الدخل. فقد قامت الحكومة باعداد الاستراتيجية الوطنية لالاسكان وذلك عن طريق فريق فني متخصص درس الواقع السكاني والحاجات السكنية للفترة المقبلة وظروف تأمين المساكن.. ووضع على ضوءها وثائق الاستراتيجية الوطنية لالاسكان حددت توصيات وتوجيهات لتنظيم عمل القطاع وتوجيهه لتلبية الحاجة السكنية وبالصورة الملائمة.

وفي هذا المجال وعملا بتوجيهات الاستراتيجية فقد اعتمدت وزارة الاشغال العامة والاسكان منذ عام ١٩٨٨ مظلة رسمية لقطاع الاسكان في المملكة.. وتم نقل ارتباط مؤسسة الاسكان من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة الى وزارة الاشغال العامة والاسكان في اوائل عام ١٩٨٨.. كما تم نقل ارتباط دائرة التطوير الحضري ايضا من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة الى وزارة الاشغال العامة والاسكان في اوائل عام ١٩٨٩.

اضافة لذلك فقد تم انشاء مديرية متخصصة في مؤسسة الاسكان باسم مديرية التخطيط السكاني مهمتها متابعة تطبيق توصيات الاستراتيجية وتحديث الدراسات والاحصائيات وترجمتها الى سياسات للقطاع في سبل توجيهه لتلبية الحاجة السكنية بالصورة المناسبة، وتوفير المناخ المناسب لذلك وبشكل خاص لحفز القطاع الخاص لكي يساهم مع القطاع العام في تلبية الحاجة السكنية لذوي الدخل المنخفض من المواطنين وذلك من خلال تبسيط الاجراءات واجراء التعديلات اللازمة في التشريعات في مجال الاراضي واحكام التنظيم وشروط التمويل وتشجيع الاستثمار في صناعات البناء ومواده.

وحيث ان مؤسسة الاسكان مؤسسة مستقلة تعمل بموجب قانون رقم ٢٧ لعام ١٩٦٨ وان دائرة التطوير الحضري دائرة تابعة لوزارة الاشغال العامة والاسكان وتعمل بموجب نظام رقم ٤٠ لعام ١٩٨٦ ويهدف استكمال

الاجراءات الكفيلة بتنظيم عمل مؤسسات القطاع العام العاملة في هذا المجال.. فان الحكومة تسعى من خلال هذا القانون والذي تقدمه ليحل محل القانون والنظام المذكورين الى توحيد جهود القطاع العام العامل في مجال الاسكان وذلك بدمج مؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري في مؤسسة واحدة تسمى المؤسسة العامة لالاسكان والتطوير الحضري ويتوخى من هذا القانون ان يغطي مجال عمل المؤسسة والدائرة ويلغى الازدواجية وتخفيض التكاليف الادارية.

ويعطي هذه المؤسسة الامكانية لتكون الدراع الحكومي المسؤول عن تطبيق توصيات ووثائق الاستراتيجية الوطنية لالاسكان وصولا الى تلبية الحاجة السكنية بالصورة الملائمة وتطوير المناطق متدنية الخدمات سواء من خلال توفير المناخ المناسب لحفز القطاع الخاص للمساهمة الفعالة في هذا المجال او قيامها بتلبية الحاجة السكنية المطلوبة من القطاع العام آخذة بالاعتبار في كل الاحوال ضرورة.

- تهيئة الظروف المناسبة لتأمين السكن لذوي الدخل المنخفض واعطاء ذلك الاولوية.
- توجيه الجهات العاملة بالاسكان الى خدمة مواقع الانتاج وفرص العمل.
- تنويع الناتج السكاني ليلبي حاجة كافة شرائح الدخل وذلك بتكييف ظروف تأمين السكن من حيث الاراضي والتمويل وتكنولوجيا البناء بالشكل الذي يحقق هذه الغاية.
- تزامن تنفيذ الخدمات والمرافق العامة مع

هكذا من الأفضل

تنفيذ الوحدات السكنية.

- تطوير ورفع مستوى المناطق متدنية الخدمات في المناطق المكتظة بالسكان والعمل على إزالة مظاهر التخلف والبناء العشوائي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة القرار اكثرية اللجنة القانونية

نخالف الاكثرية المحترمة فيما ذهبت اليه في المواد التالية:

١ - نخالفها في المادة السادسة فقرة (و) لان هذه الفقرة تفسح المجال للاقتراض الربوي، حيث ان العمل على توفير القروض على اطلاقها لا يخلو من الفوائد الربوية. وهذا يخالف توجه المجلس والحكومة تحت تطبيق الشريعة الاسلامية. الى جانب ان الفوائد الربوية ترهق المواطنين المستفيدين وتوقعهم في الحرام والاثم.

٢ - نخالف قرار الاكثرية المحترمة فيما ذهبت اليه في المادة الثامنة فقرة (د) وذلك لانها تفتح المجال للتعامل بالربا سواء من خلال القروض او اصدار سندات الدين.

٣ - نخالف الاكثرية المحترمة فيما ذهبت اليه في المادة (١٠) فقرة (ب) (ج) (و) (ح) وذلك لان هذه الفقرات تفتح المجال لمخالفة احكام الشريعة الاسلامية، ونرى اضافة العبارة التالية وما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية وذلك على جميع الفقرات موضوع المخالفة.

د. همام سعيد

د. ماجد خليفة

د. محمد ابوفارس

الدكتور علي الفقير

د. احمد الكوفحي

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم.

لقد اختارت الحكومات المتعاقبة النظام الربوي.

معالي رئيس المجلس: دكتور احمد اذا سمحت المخالفة يكتب ليس هناك مجال للحديث عن المخالفة.

الدكتور احمد الكوفحي: انا عضو لجنة لكنني مخالف، هذه شكل عام ولكنني اريد التفصيل.

معالي رئيس المجلس: النظام يسمح يقرأ ما هو مسجل من مخالفة لا يسمح بغيرها المخالفة واضحة وصريحة وكل المخالفين مسجلين، المخالفة مسجلة وتكتب. نبدأ بالقانون مادة مادة، تفضل الاستاذ المقرر المادة الاولى، لان ما يتعلق بالمادة الاولى، اي مبدأ.

السيد جمال حداد: لا يجوز المقرر الان وهو مخالف ان يتبنى قانون.

معالي رئيس المجلس: عندما تبحث المخالفة يطلب شيء آخر.

السيد جمال حداد: لا سيدي كيف سيدافع عنها؟

معالي رئيس المجلس: رجاءاً ان تلتزم بالهدوء والنظام، تفضل الاستاذ المقرر اقرأ المادة الاولى.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ -

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

المؤسسة: المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري.

الوزير: وزير الاشغال العامة والاسكان.

المجلس: مجلس ادارة المؤسسة.

المدير العام: مدير عام المؤسسة

المستفيد: كل شخص طبيعي او معنوي ينتفع من خدمات المؤسسة.

العقار: قطعة الارض وما انشيء او سينشأ عليها من بناء.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: المادة معروضة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس الحقيقة يعني كل موافق عليه موضوع العقار تعريف العقار، يعني حقيقة خشي ان تقع باللبس بين القوانين اقترح ان يؤخذ تعريف العقار كما جاء في القانون المدني، يعني العقار كما هو موضح في القانون المدني لان في شيء اسمه عقار بالتخصيص لذلك لما نقول قطعة الارض وما انشأ وبنشأ عليها اخشى الحقيقة لست متأكد اننا الان لكنني اخشى ان يقع لبس بتعاريف العقار في هذا القانون وفي قانون اخر القانون المدني شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً. الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي - رئيس اللجنة القانونية: شكراً سيدي الرئيس، القانون المدني قانون عام وهذا قانون خاص طبيعي ان يكون له احكام خاصة يكملها القانون المدني الواقع ارجو ان اؤكد الزميل الاستاذ سليم الزعبي والمجلس الكريم ان هذا القانون الخاص يتعلق بعقار لا يمتلكه المستفيد بعد خلاف لقواعد القانون

هكذا من الأهل

المدني نحن نعالج عقار لم ينقل للمستفيد بعد فهذا العقار المستقبلي للملك للمستفيد له تعريف خاص بهذا القانون الخاص ولا يتنص إطلاقاً من أي حكم من أحكام القانون المدني لأن هو القانون العام الذي يكمل هذا القانون الخاص، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، المادة الثالثة.

السيد المقرر:
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ -

تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة أن تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإبرام العقود والقيام بجميع الاجراءات القانونية المتعلقة بها وإن تيب عنها لهذه الغاية النائب العام أو أي محام آخر.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣ -

يستعاض عن كلمة (تؤسس) الواردة في هذه المادة بكلمة (تنشأ).

معالي رئيس المجلس: المادة معروضة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة مع التعديل طبعاً.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤ -

اعتباراً من نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لكل من مؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري وتؤول اليها جميع مشاريعها وموجوداتها وحقوقها واملاكها المنقولة وغير المنقولة كما تتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك العقود التي كانت قد أبرمت لأغراض الاسكان والتطوير الحضري وتعتبر كأنها أبرمت مع المؤسسة.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: المادة (٤) معروضة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة

السيد المقرر:
المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥ -

يصبح جميع الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لمؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري عند العمل بهذا القانون موظفين ومستخدمين وعمالاً في المؤسسة ويتقنون للعمل فيها منع جميع حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة

المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦ -

تتولى المؤسسة المساهمة في حل أزمة السكن وتطوير المناطق المتدنية الخدمات في المملكة بجميع الطرق والوسائل المتاحة بها بما في ذلك:

١ - تقديم التوصية لمجلس الوزراء حول السياسة العامة للاسكان وعلاقتها بالتنظيم والبيئة وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بهذا الموضوع.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: بند (أ) معروض على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ب - متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاسكان واعداد اي تشريعات ضرورية لتنفيذها.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: فقرة (ب)، هل

يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ج - اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات التنموية الاقليمية لإنشاء احياء جديدة في مناطق التوسع السكاني خارج وداخل حدود البلديات ومناطق التنظيم وإنشاء مناطق جديدة للتجمعات السكانية.

قرار اللجنة القانونية

الفقرة (ج) من المادة (٦) يستعاض عن عبارة (خارج وداخل حدود البلديات ومناطق التنظيم) عبارة (داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم وخارجها).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الباقي.

سماحة الشيخ عبد الباقي جو: الواقع اما ان تلحق هذه المؤسسة بوزارة البلديات او ان لا تعطى صلاحية لغير وزارة البلديات في التدخل في أي تجديد او إنشاء داخل حدود البلديات فهذا تعارض، داخل حدود البلديات يجب ان تتولى البلديات نفسها بالتطوير والتعديل وفتح الشوارع الى اخره الاصل ان لا تكون هناك عقارات او ابنية داخل حدود البلدية بدون ترخيص فإذا كانت هناك ابنية غير مرخصة فالبلدية هي التي تتولى ملاحقة هذا الموضوع وتطوير وتعديل ما اقيم من ابنية داخل حدود البلديات اما ان تتدخل وزارة الاشغال في

هكذا من الأصل

صلاحيات وزارة البلديات فهذا امر قد يوجد في المستقبل تعارض وخلاف بين الوزارتين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: في اقتراح معين استاذ عبد الباقي، ما هو الاقتراح هنا؟

سماحة الشيخ عبد الباقي: الاقتراح اما ان تلحق المؤسسة بوزارة البلديات واما ان تشطب عبارة (داخل حدود البلديات) نقول (خارج حدود البلديات) وتشطب او داخلها المادة (٦) الفقرة (ج).

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: في مطلع الفقرة اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات التنموية الاقليمية هنا الصياغة في لغو لأن المسموح به هنا ان تجري الدراسات ضمن الوحدات والمقصود اقامة التجمعات ضمن الوحدات ولذلك يقال اجراء الدراسات والبحوث لانشاء، يعني كأن إعادة تنص على ان على الدارس ان يقوم بدراسته وهو جالس ضمن التجمعات التنموية، فتشطب هذه العبارة، الآن (ج) سيدي في اخرها وانشاء مناطق جديدة للتجمعات السكانية فهنا فتحت داخل المدن وفتحت خارجها وفي هذه الفقرة فيها تجاوز على حقوق البلديات واضح جداً، لأن لا تجري الدراسات فقط بل ختام الفقرة بأنها تنشأ مناطق جديدة للتجمعات السكنية في داخل البلديات.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: هذا الواقع لا بد ابتداءً ارجو ان اخاطب الحكومة في هذا الموضوع ومعالي الاستاذ عبدالله النصور والحكومة الواقع كمبدأ هذا القانون مقدم من الحكومة يمثل سياسة الحكومة المقروص الحكومة تكون دفاع عن القانون لانه يمثل سياستها ونحن امام مشروع قانون المقروص الاستاذ عبدالله ان يدافع عنه وان لا يتناقص معه، والواقع ان النص الوارد في المادة كما ارى صحيح وسليم، اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات التنموية الاقليمية الواقع الحكومة لها سياسة تعمل دراسة ضمن هذه الوحدات لانشاء احياء جديدة، هذا النص لا علاقة له بالترخيص اصلاً الموضوع اللي اثاره استاذ جمعه، الحكومة عندما تعمل دراسات طبيعي ان تطبق القوانين المتعلقة في الترخيص فتأخذ الترخيص، امكان بداهة تنشأ مدرسة مثلاً ضمن هذه الوحدة بداهة تأخذ موافقة وزارة التربية والتعليم وهذا النص لا يعالج الموافقات المتعلقة في التراخيص عموم وفي اي جهة كانت ولا يتقص ايضاً من حق جهتها الترخيص بان تعطي هذا الترخيص، اذا ايضاً الاعتراف الوارد من النائب المحترم الاستاذ جو في غير مكانه، اما فيما يتعلق باللاحاق بمؤسسة الاسكان في وزارة البلديات او الاسكان هذه المادة ايضاً لا شأن لها ولا مكانها ان تعالج اين تلحق هذه الجهة في اي وزارة من الوزارات. فأذن موضوع اين تتبع في غير مكانه اثاره ما اثاره النائب المحترم الاستاذ جو ولذلك فأنني ارى ان التعديل الوحيد الذي اوردته اللجنة القانونية وهو تعديل لغوي لا يتناقص ولا يتعارض إطلاقاً مع المادة إنما هو تصحيح لغوي

وارجو المجلس الكريم الموافقة عليه كما ورد من اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي، نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: اود معالي الرئيس ان ابين في معرض الحديث عن هذه الفقرة بأن الحكومة تتبنى تماماً ما ورد في المادة في البند (ج) من هذه الفقرة ومع احترامي لرأي معالي الزميل الدكتور عبدالله النصور فإن الحكومة ترى ان ما ايده هو بصفته نائباً بأن وجهة نظر الحكومة هي تبني هذه الفقرة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مقرر اللجنة، مسجل الاخوان كلهم مسجلين، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الحقيقة ان اكنتم اريد ان اقول ما قاله رئيس اللجنة واكتفي بما قاله وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد الباقي بصفته ذكر اسمه في الحديث.

سماحة الشيخ عبد الباقي جو: ارجو ان نعلم ان الحق لا تفرضها المواقع ان كان المتكلم وزيراً او نائباً لكننا مسؤول ان يقول كلمة الحق وان يتراجع عن الخطأ مهما اختلفت المواقع فكلامي وارداً لان تدخل مؤسسة التطوير الحضري في شؤون البلديات خلقت مشاكل ووقع اعتداء على المواطنين واعطي الحق لهذه المؤسسة ان تهدم بيوتاً وتفرض نفقات جديدة على المواطن الذي بكده وعرقه وسنوات طويلة

من عمره حتى انشأ لنفسه سقفا يأويه ويأوي اولاده فلا يجوز مطلقاً ان تتدخل اي مؤسسة او اي وزارة بشؤون وزارة اخرى فان كان الموضوع موضوع الاجهزة الفنية فالبلديات فيها اجهزة فنية مؤهلة لتتولى التنظيم والدراسة ولكن حتى كلمة العقاب مطلقاً هي كلمة فيها خطورة ويمكن لاية جهة ان تتلاعب بهذه الكلمة وتتدخل حتى في العقار المرخص والمنظم بحجة ان التنظيم لا يتم والتطوير لا يتم الا اذا دخلت هذه العقارات المرخصة داخل حدود البلدية وانا هنا لا اتكلم كمستشار للبلديات ولا لوزارة البلديات انا اتكلم هنا كنائباً لاحظت قضايا كادت ان تلحق الاضرار والظلم بالمواطنين ونحن نوقفنا في منع هذه المؤسسة من هدم بيوت الناس الذين توصلوا الى بنائها بعد جهد ومال اكتسبوه بعرق جبينهم واقتطعوا من ثمن الحيز الذي كانوا يحصلون عليه بالكاد والعرق ولذلك لا يجوز مطلقاً ان تعطى صلاحيات لاي بلدية ان تتدخل في شئون بلدية اخرى بحيث تعطل التنظيم والقرارات التي تتخذ من قبل البلديات، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: الحقيقة اريد ان اشير الى قضية نلمسها في مدينة العقبة بصورة خاصة وكما يقال ليس لان كمن شتا المرجو تشكيل لجنة تذهب الى الميدان لا مجلس وراء المكاتب وتسمع ماذا يدور في العقبة من مأس حيث قصمت مدينة العقبة الى قطع اراضي بنيت فيها عمارات كثيرة اقامتها سلطة الاقليم

هكذا من الأشهر

بإشرافها واخذها بعض سكان العقبة وسكان عمان لتكون منتج لهم في فصل الشتاء، أهل العقبة الآن وضعت السيد من قبل دائرة التطوير الحضري التي لا أقف ضدها خاصة ان اسمها اسم شاعري جميل فالتطوير نحن معه والحضارة نحن معها ولكن ما يتم الآن وقد كلمت معالي وزير الأشغال العامة وأنا لست مع فصل هذه الدائرة عن وزارة الأشغال او ضمها الى وزارة اخرى او العكس قضية هذه شكلية لكن الاصل تحدثت مع معاليه ان يرى ما يرى في العقبة في الاحياء التي زرعت اعمدت الهوائيات في منتصف الشارع والشارع التي تسير فيه السيارة وضعت فيه ادراج حتى يحرم المريض من ان يصل الى المستشفى هناك ممارسة غير سوية في هذه الدائرة لا اتهم احدا لكن اخطاء قد تقع لذا اختصر الكلام في انه سواء في تنظيم الشوارع والدخلات او حصر الاحياء بصورة غير صحيحة وغير لائقة او في ارهاق الاهالي ويهمهم اراضي اهلهم وجدودهم بأسعار باهضة واضطرابهم للتعامل مع البنوك الربوية الى غير ذلك من السلبات والحديث هنا يطول نوجزه بالرجاء الحار الى مجلسكم الكريم ان يتخذ قرارا بتشكيل لجنة تبحث القضية على ارض العقبة لا في فيلات عمان لأن الذي يذهب الى العقبة ويرى المسألة هناك يغطي القرار الصائب العادل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، لا شك ان ما اثاره الزميلان استاذ جـ

معالي رئيس المجلس: شكراً، لدي عدد من الاخوان مسجلين فأجد ان الامر محدد في حوالي (٧ - ٨) اخوان واصبح واضح الامر فهناك نص مقدم في المشروع وهناك تعديل لغوي من اللجنة القانونية وهناك تعديلات اخرى اقترحها الشيخ عبد الباقي اذا امكن الشيخ عبد الباقي تضع التعديل مباشرة، اقترح معالي ما هو مقدم، الشيخ عبد الباقي.

سماحة الشيخ عبد الباقي جو: التعديل

عندي فقط شطب (داخل حدود البلديات) كلمة (داخل حدود البلديات) تبقى كلمة (خارج حدود البلديات).

معالي رئيس المجلس: الأستاذ رئيس اللجنة القانونية، اذا سمحتم الاسماء مسجلة لما نفتح باب الحديث يعطى الاخ مباشرة الآن الحديث للاخ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: ارجو ان اوضح للمجلس الموقر اننا بصدد بحث مهام وغايات واهداف مؤسسة الاسكان في هذه المادة هذه المادة من بدايتها توضح ما الذي تتولاه مؤسسة الاسكان ومؤسسة الاسكان اصلاً عملها ضمن حدود البلديات هل عمل مؤسسة الاسكان في حل مشكلة الاسكان في اراضي الحلال وفي الاراضي الزراعية وفي المناطق النائية، اصلاً وجدت لتحل مشكلة الاسكان ضمن حدود البلديات وبالعودة الى هذه المادة نجد انها تقول فقرة اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات التنموية الاقليمية لانشاء فهل نريد ان نحرم مؤسسة الاسكان من اجراء الدراسات والبحوث، لا اعتقد ان احد منا يقول او يمكن ان يدعو لحرماتها من ذلك.

لان ذلك مقدمة التطوير ومقدمة الانشاء ومقدمة حل مشكلة الاسكان اما فيما يتعلق من المخاوف التي يمكن ان ترد فيما يتعلق بالتنسيق بينها وبين البلديات الواقع معروف ان في المؤسسة معروف ان لها مجلس ادارة يشارك في مندوب لوزارة البلديات من شأنه احداث التنسيق اذا يا اخوان النص في عله والواقع حتى موضوع الانشاء الجديد لغير الدراسات جاء

بفقرة مستقلة بتقول انشاء مناطق جديدة للتجمعات السكانية هذا الموضوع الذي فيه انشاء اما تلك لانشاء احياء جديدة وهذه انشاء مناطق جديدة للتجمعات السكانية التي تقدر تمشي ابتداء وهذا ليس فيه اعتداء على اي ترخيص من اي جهة من الجهات لذلك ما فيش مخاوف من هذا النص هذا النص في مكانه هذا النص يعطي حق طبيعي لمؤسسة الاسكان التي هي مهمتها اجراء التطوير والتي هي ذراع الحكومة في عملية التطوير الكافي هذا الذراع الحكومي الوحيد لحل مشكلة الاسكان طبيعي ان ياخذ هذه المهمة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبدالرؤف نقطة نظام.

السيد عبدالرؤف الروابدة: سيدي وفقاً لاحكام النظام الداخلي اذا طلب وقت النقاش فلا يتقدم عليه اي موضوع اخر للنقاش ارجو ان يحسم قفل باب النقاش او عدمه قبل السماح لاحد بالحديث، اولا اتفق على زميلي الأستاذ عبدالحفيظ ان يخطبنا بما يجب ان نخطبه به النظام الداخلي ليس ارباباً وتطبيق الشرعية وسيادة القانون ليس ارباباً ولا يمارس علينا هذا الكلام، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: لولا نقطة النظام لاخذنا بما تقول فقط اعطيناك الدور كنقطة نظام، لان هناك اقتراح اذا سمح لي الاخوان الاقتراح واضح هناك مشروع مقدم هناك تعديل لغوي من اللجنة القانونية وهناك اقتراح من الشيخ عبد الباقي نقطة نظام استاذ داود، يا اخي نقطة نظام ما انتهينا اعطينا نقطة نظام فقط،

هكذا من الأهل

بدون ملاحظة ما في باب ملاحظة لأنه في كلمات ومسجل ناس قبلك.

السيد داود قوجق: نقطة النظام المادة واضحة المادة (٥٦) لا يعطى الحق للرئيس بأقوال باب النقاش بعد الاقتراح المقدم والنص واضح بعد ان يتقدم احد النواب بإيقاف باب النقاش.

معالي رئيس المجلس: هذا الكلام الذي قاله ابوعصام.

السيد داود قوجق: لا مش كامل كلام ابوعصام، بعد تقديم الاقتراح يسمح لمعارض واحد لأقوال باب النقاش ليتحدث السبب الذي يدعوه الى استمرار النقاش بعد السماح من النائب المعارض على أقوال باب النقاش يطرح للتصويت ونتيجة للتصويت اما يفغل باب النقاش او يستمر النقاش والذي يجري الان مجرد ما قترح احد يفغل باب النقاش وهذا مخالف للمادة (٥٦) لذلك يجب ان يعطى الحق لمعارض واحد لأقوال باب النقاش ليس في الموضوع وان من المعارضين أقوال باب النقاش، وإذا سمحت لي اتكلم لماذا اعارض أقوال باب النقاش في هذا المجال.

معالي رئيس المجلس: شكراً، تحدث رئيس اللجنة واظن احد الاخوان بعد ذلك نقطة نظام فتحدث من تحدث، واعتقد ان الامر ليس بهذه الصورة من التعقيدات الامر واضح، في مشروع مقدم في رأي اللجنة المختصة وفي اقتراح من بعض الاخوان وتحدث من تحدث مع اوضح وفي اقتراح باغلاق باب النقاش وتحدث احد الاخوان واتوقع ان في صورة هذا الشكل اللي

نحن نصورها انها قضية نضيق عليها وقت فالان الامر واضح اذا سمحت لي، يا استاذ فخري اذا سمحت اقرأ من هو مسجل، الدكتور محمد الحاج، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي، الاستاذ جمال حداد، الاستاذ فخري قعوار، من اعطى من هؤلاء ملاحظة او غير ملاحظة هذه اساءة مسجلة عندي، فإذا سمحت الحديث بعد السماح بالحديث رجاء قضية لا تحتاج الى كل هذا الامر، يا استاذ فخري ملاحظة من الحديث نحن نقطة نظام نجعلها حديث، الملاحظة تعني ماذا؟ تفضل.

السيد فخري قعوار: اللجنة عدلت تعديل لغوي خارج وداخل حدود البلديات ومناطق التنظيم على اعتبار ان عطف المضاف على مضاف قبل ظهور المضاف اليه مكررة في اللغة وهذا امر صحيح لكن التعديل النهائي الذي تترحه اللجنة يقول داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم هذا ما تريد ان تقوله لكنها لم تقوله، الاقتراح الاخر اذا كانت مناطق التنظيم وحدود البلديات هي المقصودة او كلاهما المقصود فينبغي ان يقال داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم وخارجهما، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، مقرر اللجنة القانونية من ناحية لغوية على الملاحظة.

السيد المقرر: من ناحية لغوية الحقيقة كلها جمع حدود ومناطق. ولذلك حدودها خارجها اولى من خارجهما، وكلها جمع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: واضح اذا احببت ان تترشح ملاحظتك استاذ فخري ما فيش مانع، الان نصوت على اقتراح الشيخ

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

د - القيام بالدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ذات العلاقة بالاسكان والتطوير الحضري لغايات تحديد الحاجة السكنية وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق المكتظة بالسكان والعمل على ازالة مظاهر التخلف والبناء العشوائي فيها ومساعدة ساكنيها على توفير السكن المناسب لهم.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ابو

ابراهيم.

السيد سلامة الغوييري: شكراً معالي الرئيس، حقيقة كنت اتفق على الاخوان وبما فيهم سماحة الشيخ ان يكون الاعتراض موجه على الفقرة (د) لانا مع اقامة تجمعات سكنية داخل حدود البلديات وخارج التنظيم لان هذه فيه خدمة عامة للمواطنين وما بدنا ننشأ احياء جديدة خارج حدود البلديات وتكلف الدولة بخلاصة جديدة لهذه المناطق.

لكن اعترضني هنا على الفقرة (د) وارى ان تكتفي هذه الفقرة فيما يلي:

القيام بالدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ذات العلاقة بالاسكان والتطوير الحضري لغايات تحديد الحاجة السكنية وشطب باقي العبارة لان هذا هو تدخل في شؤون البلديات لا يجوز ان تطور او تعمل

عبدالباقي، في تثنية اظن معالي الدكتور عبدالله النور كان اتفقوا بنفس المعنى، طيب في تثنية الشيخ عبدالباقي ما حد ثنى على اقتراحك، طيب نصوت عليه امنح اللي وجدنا احد يثنى عليه، معالي الدكتور عبدالله اذا سمحت احنا موضوعك اقلنا باب النقاش والحديث يعني لدي قائمة اذا سمحت، الان اقتراح الشيخ عبدالباقي واضح من يرى هذا التعديل الذي اقترحه الشيخ عبدالباقي؟ شطب كلمة داخل حدود البلدية مش هيك الشيخ عبدالباقي، تفضل ممكن تترشح اقتراحك.

سماحة الشيخ عبدالباقي جو: ما هو سعادة رئيس اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: معي الحديث ان وليس معه هو، ما هو التعديل حتى يطرح للتصويت.

سماحة الشيخ عبدالباقي جو: التعديل ان يقتصر على المؤسسة انشاء تجمعات سكنية واحياء جديدة خارج حدود البلديات.

معالي رئيس المجلس: طيب من يوافق على هذا الاقتراح؟ الاصوات رجاء.

السيد الامين العام: ٧ - ٥٤.

معالي رئيس المجلس: ٧ من ٥٤، طيب من يوافق على تنسيب اللجنة القانونية؟ وتعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٣٩ - ٥٤.

معالي رئيس المجلس: ٣٩ من ٥٤، موافقة على ذلك البند الذي يليه.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
رئيس اللجنة.

تتزين الحي اما في الاغراض التي بين ايديكم
الان والى عم تلونها والى يتحدد اغراض
الاسكان هي واقعا تتجاوز ذلك، والى يقول
يبدى اقف عند هذا النص ارجو ان نوضح ان
هل يمكن ان يقال اننا مع ابقاء مظاهر التخلف لما
يقول ازالة مظاهر التخلف والبناء العشوائي
وطبعنا عندما انفذ هذا النص معنى ذلك ان في
قوانين اخرى ايضا انا لا اسلب حق القضاء مثلا
في المظلم بان يذهب الى القضاء اذا كان هناك
تسبف في حقه ولا اسلب حق التعويض
النصوص عليه في قانون الاستملاك ما مؤسسة
الاسكان بعدها تقوم في هذه المهمة والتي هي
مهمة حضارية قد تنوء بها وقد لا تستطيع ان
تنفذها لأن الواقع ان قامت بها فستحصل
تكاليف كبرى بالعكس اذا استطاعت ان تقوم
بهذه المهمة التي هي من غايتها فهي مهمة
حضارية تطويرية يجب ان ندعمها وان نشجعها
بذلك لا ان نقول لا القانون ما بله ازال مظاهر
التخلف والبناء العشوائي الامر الغير معقول
ومن المنطقي ان لا يقول به احد فلذلك هذا
النص يحمله والتمس من المجلس الكريم
التصويت عليه والاخذ به كما ورد في القانون.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور
محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج : انا اولاً اريد ان
المحدث عن اقترح الاخ سلامة الغويري بشطب
العبارة من عند وتوفر الخدمات الضرورية في
المناطق المقتطة في السكان الان هذا النص يثير
التساؤل حول مجالات عمل المؤسسة هل
سيفتصر على انشاء مشاريع سكنية واحياء

جديدة وتجمعات سكنية او تتدخل المؤسسة في احياء مقامة وعليها معظم الخدمات واقعة ضمن حدود بلديات وفرت لها هذه الخدمات وهذه مشكلة طويلة كما ذكر واعطي مثالا على ذلك عندنا في الرصيفة حي يسمى حي الاميرة عالية هذا الحي كانت عليه مئات الوحدات السكنية وفي الشوارع والارصفة وجزء كبير من الصرف الصحي والماء والكهرباء والهاتف كله كانت مبرجة وضمن تنظيم بلدية الرصيفة جاءت دائرة التطوير الحضري قبل سنتين ونصف تقريبا وقالت نريد ان تطور هذا الحي ماذا يمكن ان يطور قضية بعض الاراج في بعض الدخلات فقط وتكملت مشروع الصرف الصحي وامام هذا كل مواطن عليه ان يدفع ثمن ارضه وبيته ويتكلف مبالغ طائلة وادى ذلك الى خروج اهل الحي جميعا ووقفوا بوجه الاليات وقامت مشاكل كثيرة وتدخل المحافظ والشرطة وجاء مجلس النواب وتدخلنا والتقينا مع معالي وزير الاشغال والاسكان الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة ان ذاك والتقينا مع الناس مع مجموعة من الوزارة وخرجنا جميعاً تقريباً بقناعة رغم الحرائط التي قدمها معالي الوزير ان ذاك خرجنا بقناعة ان يخرجوا من حي الامير علي ولا يضيفوا له شيئا لان الاضاللات باخسة وبسيطة امام هذا المبلغ المطلوب لذلك لاقتراح هو عدم التدخل في الانية المقامة والاحياء المقامة واذا كانت هنالك نواقص فهي مطلوبة من البلديات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم،
الامتاذ جمال حداد.

السيد جمال جداد: شكراً معالي الرئيس،

الحقيقة التشريع يخص وحدة والارتباط بين وحدات المدينة بشكل عام تطوير اي منطقة في ضمن اطار اي بلدية يعني دراسة المخطط التنظيمي للبلدية ككل وهذه الظاهرة ارجو من معالي وزير البلديات كونه كان رئيسا لبلدية اريد ان يوضح مدى الضرر الي الحق في بلدية اريد والي اضر في المواطنين في الاسكان الي ازيل ولا زالت اثاره قائمة في اسكان معلمين الي في شارع ايدون وزيدة الي لحد الان قائم، الحقيقة المشاريع الاسكانية والفقره هذه بالذات تعالج حي ولكن اي مدينة اي خطط تنظيمي لأي بلدة هو عبارة عن كتلة واحدة مترابطة، مؤسسة الاسكان محل قضايا لا اسكان في داخل الاسكان وبقي الباقي على مسؤولية البلديات، كيف يتربط هذا الحي مع احياء اخرى؟ المواقع التجارية المواقع الصناعية الخدمات ككل الموضوع اذا استفرزت فيه مؤسسة الاسكان وبدون علاقة البلديات بشكل مباشر سيضر في البلديات باشيء كثيرة العلاقة الثانية الي هي اقلت النقاش فيها ولكن من مدخل هذه المادة اعود اليها لتدخل ما بين مؤسسة الاسكان ووزارة البلديات، الحقيقة . . هو مسؤولية البلديات وهذه الكلمة بالذات التي المبح سعادة رئيس اللجنة ازالة مظاهر التخلف في كل مدن العالم هناك مدينة قديمة ومدينة حديثة فلا يجوز اذا اعتبرنا مظاهر التخلف ستزيل معظم قرانا ومعظم مدننا القديمة لنقول او لنسعي انها مؤسسة الاسكان لها مشروع اسكاني معين ولكن في الاصل نرجوان يكون هذا الاصل ان لم يكن ورائه امور اضررت بكثير من مصالح الناس الحقيقة ان هذه الفقره اقترح او انني على اقتراح

ملک و ملت

الاخ محمد الحاج والاخ ابوابراهيم لان هناك معناه في اربد وفي الزرقاء وفي الرصيفة من هذه العملية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، حقيقة نشكو باستمرار من التداخل بين المؤسسات او الوزارات والاحظ ان في هذا القانون ما في وضوح فعلاً للعلاقة بين مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري وبين البلديات ولذلك انا اقترح فعلاً ومع الاخوة الي قالوا ان تبقى الفقرة فقط الى يعني تحديد الحاجة السكنية وتوفيرها فقط الان الخدمة اصلاً الخدمات الضرورية مسؤولية البلدية الي يدفع لها المواطن المسقات والي يدفع لها رسوم المجاري او الصرف الصحي ولذلك انا الاحظ حين تقع في نفس الاشكالات، فانا اقترح ان تبقى الفقرة فقط لعند تحديد الحاجة السكنية وتوفيرها بان نضيفها وتشطب بقية الفقرة، لي ملاحظة صغيرة على ملاحظة رئيس اللجنة على موضوع سابق لا يعني كون اي اخ يتصور بمفهومي وعند اليهود هكذا ان اي عضو المجلس الوزراء مكلف بان يتبنى بقناعات الحكومة ولذلك يجوز لأي وجهة نظري ان هذا لا يحرم حق اي عضو في الحكومة في ان يكون مخالف ولذلك انا لا ارى بعد قليل يأتينا بجانبنا مخالف ولذلك انا لا ارى بعد قليل يأتينا موضوع مخالف للشريعة الاسلامية هل يقترض الوزير الي عنده توجه ان يصوت ضد هذا القانون لان والله مع الحكومة وهو يعلم انه ربا ومخالفة شرعية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة: معالي الرئيس ما اثاره السادة الزملاء في الحقيقة هو موضوع مهم وقضية محقن فيها ويجب توضيحها بداية التنسيق تام وكامل بين مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري والبلديات التي تنشأ فيها اية مشاريع في هذه الدائرة في حدود تنظيمها يتألف مجلس ادارة مؤسسة الاسكان من احدى عشر عضواً يوجد في هذا المجلس مندوب عن وزارة البلديات بداية وهو عادة الامين العام لوزارة البلديات، كذلك في هذا المجلس مندوب عن امانة العاصمة المندوبين الاثنين هؤلاء عادة يمثلون قطاع البلديات بالإضافة الى ذلك اثناء تنفيذ او دراسة اي مشروع في حدود البلديات يجري التنسيق كامل مع تلك البلدية التي نفذ بها ذلك المشروع والمخططات لذلك المشروع تخضع لموافقة البلدية لتلك المنطقة بالإضافة الى انها لا تتعارض مع المخططات التنظيمية في تلك البلديات اوحى المجالس الضرورية لو كان هذا المشروع في مجلس قروي وهو اصغر وحدة تنظيمية في المملكة ايضاً من خلال التجربة معالي الرئيس، السادة الزملاء، وجدت دائرة التطوير الحضري انه لربما يعني تختلف الاراء حول اي مشروع للتطوير الحضري. يراد اقامته في اي منطقة من مناطق التنظيم لذلك الان استنت سنة جديدة وهي انها تستفي كافة المستفيدين من اي مشروع للتطوير الحضري قبل بدء هذا المشروع فإذا كانت اكثرية المواطنين توافق على هذا المشروع استمرت الدائرة بتنفيذ الخطوات

اللازمة لاقامة هذا المشروع واذا كانت اكثرية المواطنين تعارض تنفيذ هذا المشروع فإن الدائرة تعدل عن تنفيذه بمعنى انها لا تنفذ في اي منطقة اي مشروع للتطوير الحضري الا بموافقة المواطنين وهي تقوم في الخدمات التي قد تعجز عنها البلديات في لو ارادت القيام بها لكون غصصات هذه البلديات وقدرتها على التنفيذ محدودة وقد يحتاج الوقت لو ترك التنفيذ للبلديات قد يحتاج الوقت سنوات لتقييم الخدمات التي قد تنشأ الدائرة ربما في اشهر في مناطق التطوير الحضري، وجدت معالي الرئيس فقط ان اوضح هذه النقطة للسادة الزملاء وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: كما افهم هذه المادة، افهم سابقتها ايضاً، هنا نتحدث نحن عن القيام بالدراسات هذا مطلع المادة القيام بالدراسات، بعددين يكمل ذات العلاقة بكذا... وكذا... لا ارى تجاوزاً على حدود البلديات هذه دراسات تساعد البلديات للقيام بمسؤولياتها وهي موضع ترحيب لان نحن نحسب جهة ان تكون متخصصة في هذا الحجم تساعد البلديات، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: لكي يكون مناقشتنا في اطار النص وليس بعيد، الواقع هذا النص يعالج عدة امور، الامر الاول القيام بالدراسات وهذا الموضوع ما يعتقد ان فيه في

المجلس من يخالف به لم يظهر بالنقاشه اي مخالفة لذلك، هذا هو الجزء الاول الي في النص القيام بالدراسات حتى للتحديد الحاجة السكانية هذا الجزء الاول من النص، الجزء الثاني من النص توفير الخدمات الضرورية في المناطق المكتظة في السكان، هل يمكن ان يرد بذهن اي من ان الواقع هذه المؤسسة الي يقترض ان لديها الامكانيات اللازمة اكثر من البلديات وكل البلديات تشكو من ضعف مواردها وضعف ميزانيتها، هل يمكن ان يرد حقيقة بذهن اي منا ان لا نريد خدمات ضرورية في مناطق المكتظة بالسكان بالعكس هذا عم يلقي عبء على هذه المؤسسة الي يقترض بها ان ذراع الحكومة في توفير هذه الضرورات وهذه غايتها وغاية اساسية لها فاذا من الطبيعي توفير الخدمات الضرورية الي ايضاً حتى لو اشتركت مع البلديات فيها ما العيب بذلك اذا كانت البلديات حقيقة توفر خدمة وجاء ذراع الحكومة المسؤول عن الاسكان وفي هذا الاطار اتبعنا عليه واجب ان يوفر هذه الخدمات ما يعيب بذلك انا بالعكس ارى ان هذا مظهر طبيعي والتزام جيد من هذه المؤسسة ومن الحكومة ان توفر هذه الضرورات، النقطة الثالثة في المادة ازالنا العمل على ازالنا مظاهر التخلف والبناء العشوائي فيها، الواقع ارجو ان اذكر الزملاء ان هذا الامر في بلاد العالم كله والشيء التاريخي غير مظاهر التخلف العكس في قانون اخر الامر التاريخي يمنع من التدخل فيه قانون الآثار عندما يكون في بلد شيء انري بالعكس هذا عم لك للخزينة وملك للدولة ويمتنع على بلديات او اي جهة اخرى ان تتدخل في شأنه، مثلاً مدينة جرش قائمة كلها آثار

هكذا من الأسهل

والواقع الآثار ملك وكونه قديم بالعكس يزداد يصبح من تراث الامة وتاريخها وهذا محمي بقانون الآثار ولا أحد يستطيع ان يتدخل في شأنه، اما النص يقول ازلت مظاهر التخلف والبناء العشوائي وهذا في كل بلاد العالم موضوع التحديث يكون ضرورة والواقع تنوء البلديات عن القيام فيه هذا الواجب وليس لها اي امكانية مادية لاصلاحه لذلك من الطبيعي ان نعطيه لهذه المؤسسة والواقع ان كان وفي واجبات اخرى على البلديات هذه النصوص لا تعفي البلديات ابدا من القيام بكل واجباتها ولا تتدخل فيه وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً
معالي الرئيس، الحقيقة معالي الاخ اني احترم كل رأي زميل تفضل به وقد يكون رأي مخالف واستطيع ان اقول بأنني زاملت مؤسسة الاسكان عندما كانت تابعة لوزارة البلديات ومن ثم عندما اتبعت الى وزار الاشغال انني لا اود ان اتكلم بأن مؤسسة الاسكان هي ذراع الدولة التي تبني لاصحاب الدخل المتدني والمحدود ولكنني استطيع ان اقول بأنه من خلال مجلس ادارة لا يقام اسكان بأي منطقة داخل حدود البلديات وخارج التنظيم او خارج حدود البلديات الا ان تكون هناك زيارة ميدانية من خلال مجلس ادارة التي تفضل بها وذكر قبل قليل معالي وزير الاشغال بمعنى اصحاب الاختصاص من الماء والكهرباء والقطاع الصحي والمجاري جميع هؤلاء يدلون برأي

حول هذا الموضوع، اما النقطة الثانية موضوع التطوير الحضري الحقيقة معالي الرئيس، ممن لا يعرف المناطق المزدهرة في المدن الرئيسية في عمان وفي الزرقاء وفي الرصيفة انني استطيع ان اقول ان هناك تجمعات سكانية من الصعوبة لما كان ان تدخل سيارة اسعاف او تدخل سيارة دفاع مدني او اي جهة معينة لذلك حتى عندما يقام اي مشروع لتطوير هذه المنطقة لابد من مناقشة هذا الامر مع رئيس البلدية في تلك المنطقة لذلك انني اشعر بأن ما كتب هنا بأنه هو الذي يفني بحاجة المواطنين خاصة بالفقرة الاولى القيام بالدراسات السكانية بمعنى ان قبل البدء بهذا المشروع وعندما توضع الخطوات التصحيحية لهذا المشروع لا بد من دراسة تفصيلية كاملة واؤكد ايضا من خلال هذا المجلس الحكومة الاسبق طرح هذا الموضوع خاصة التطوير الحضري والغني بعض المناطق وايضا تفضل الان معالي وزير الاشغال وقال انه عندما يقال ان مشروع للتطوير الحضري لابد من معرفة اراء الناس حول هذا الموضوع وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤف الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: الاخ الدكتور محمد الحاج ان ذكرني بالوقت الذي كنت فيه وزيراً للاشغال العامة وانني وافقتهم على الغاء جزء من هذا المشروع فلقد وافقتهم لا عن قناعة ولكن رغبة في تجديد الممارسة الديمقراطية في بداية مهدها حين ظن كل فرد ان بإمكانه ان يحصل على بيت السكن مجاناً ومن هنا

بدأنا نجد ان من كان يرفض هذا المشروع بعد ان الغي بقاء بعض احياء العقبة دليل على ذلك، موضوع النقاش سيدي الرئيس الان نحن نتحدث عن مهمة مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري وليس عن كيفية تنفيذ مهمتها وانا اشارك اخواني انه قد اعترض التنفيذ بعض الاخطاء ويجب ان ينصرف الهم لتصحيح المسار وليس الى الغاء المهمة يجب ان يبقى ازالة السكن العشوائي والمناطق متدنية الخدمات هدفاً ديمقراطياً من اهدافا تمثل الشعب وواجب من واجبات الحكومة اي حكومة لاننا لا نقبل لمواطننا ان يعيش في منطقة متدنية الخدمات.

ثانياً: الحكومة متعددة الاجهزة فان احييت ان تزيل التخلف او ان تقيم اسكان لا يجوز ان يتم بالطريقة القديمة التي شكى منها زميلي الدستوري المهندس جمال حداد الطريقة السابقة كانت اقامة ابنية وكفى وشكرها للبلديات وغيرها لتزودها بالخدمات فوجدنا الانبار الذي اصاب تلك التجمعات السكانية لان الاجهزة الحكومية والبلدية تحلت عن تقديم تلك الخدمات ان التنسيق مع البلديات قائم من خلال مجلس الادارة ولم يرق مشروع واحد لم توافق البلدية على تنظيمه ومشروع الزرقاء وافق مجلس بلدية الزرقاء على تنظيمه ومجلس التنظيم الاعلى في وزارة البلديات ولم يرق بناء واحد للتطوير الحضري او الاسكان لم يرخص من البلدية كان الاسكان الى ان عدل القانون لم يتم اي بناء تطوير حضري دون ترخيص من البلدية ليس صحيحاً ان الخدمات مسؤولية البلدية اي بلدية في مجال الابنية يقتصر دور البلديات على الشارع والزصيف وترخيص البناء ومراقبته فيما

يتعلق بالبناء لها مهام اخرى لكن الخدمات التي نتحدث عنها هي خدمات الدولة الماء والكهرباء والهاتف والعيادة الصحية والمركز الطبي والمدرسة والدفاع المدني والمسجد ومركز التنمية الاجتماعية ومركز التدريب المهني والجمعية الخيرية والنادي من سيتولى هذه المسؤولية لقد جاء هذا الذراع الحكومي ليجبر الحكومة على ان تنفذ لمشروع الاسكان كل هذه الخدمات معا قبل ان يدخلها المواطن اما الشارع فضعوا له نص لا تقيم هذه المؤسسة الشوارع وتركها للبلديات انا اعتقد ان هذا يخدم البلدية، البلدية لا تتقاضى من السكان الا حداً اقصى مقداره نصف كلفة الشارع، فلماذا تدخل لتخسر النصف نقول ويستثنى من ذلك الخدمات التي تتولها البلدية فتقدمها هي وعندما نظلم السكان لان البلدية عاجزة على ان تقدم كل الخدمات خارج اماكن التطوير ان اراضي التطوير اياها الاخوة ليست مملوكة لاصحابها وليس هذا المشروع خدمة لاصحاب الارض ولكن ذلك المواطن الذي اقام البناء واستمرار لحديثي فان ارض التطوير ليست مملوكة لسكانها وبالتالي خدمة لهم وليس للملكي الارض يجب ان نعمل على تطويرها وتسجيلها لهم حتى يستطيعون ان يورثوا ذلك الملك الى ابنائهم صحيح انهم اقاموا تلك الابنية من مالهم وعرقهم ولكن الصحيح ايضا انهم غير قادرين على توريث ذلك الملك لابنائهم لانهم لا يملكون الارض فلو لم يخدم هذا المشروع الا ان الارض سجلت باسمائهم واصبح ذلك الاتفاق الهائل حق من حقوقهم يرثه ابنائهم لكفى ذلك اما اياها الاخوة فالسكن العشوائي متدني الخدمات هو كارثة بيئة صحية

هكذا من الجهل

لا يقبلها عاقل وكارثة دينية اجتماعية لا يقبلها مؤمن ارتفاع معدل او الكثافة السكانية في اي منطقة تورث امراض اجتماعية وجسدية يعرفها الكثير من الاخوة ويجب ان يكون هدف من اهدافنا خلقياً وصحياً ان لا تبقى هذه العشوائية قائمة ومتوفرة بهذه الكثافة السكانية واقول لاختواني ومن اصلاح خطأ الابن لا يكون بقتله وانما باحسان تربيته، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، اخونا تحدث عشرة اخوة في هذا الموضوع مع وضد تبلور من حديث العشرة زملاء ان النصف الاول من النص لا اعتراض عليه والاعتراض على الثاني في عدد من اخونا الاخ ابراهيم ومحمد الحاج وجمال حداد وعدد من اخوانا طلبوا شطب النصف الثاني من هذه الفقرة فأتوقع ان الامر اصبح واضح فنصوت على الاقتراح مباشرة ثم الاقتراح المقدم غير تنسب للجنة القانونية ثم تنسب اللجنة القانونية فمن يرى شطب النصف الثاني من العبارة وهو بعد وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق ... الخ وهو اقتراح اقترحه اكثر من زميل، غير هذه الاقتراحات تفضل استاذ ابراهيم خريسات اذا كان غير هذا الاقتراح.

السيد ابراهيم خريسات: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة الجزء الاخير من العبارة من النص السلي هي مساعدة ساكنها الى المناطق المتضفة في السكان على توفير السكن المناسب لهم هذه العبارة تنسجم مع العبارة الاولى التي تنتص على القيام بالدراسات لغايات تحديد الحاجة السكنية يعني تحديد الحاجة السكنية والمساعدة

على توفير السكن المناسب فهذه العبارة تبقى ولا تشطب مع الخدمات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: يعني حمل توفير الاخير تضع مساعدة.

السيد ابراهيم خريسات: ومساعدة المناطق المتضفة على توفير السكن المناسب لهم، هذه تبقى، يا اخي الاقتراح الوارد انها تشطب انا بقول تبقى هذه العبارة الاخيرة ولا تشطب، انا مع بقائها.

معالي رئيس المجلس: اذا انت مع بقائها، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب الرئيس.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم: انا اسف معالي الرئيس كنت لا اود التكلم لولا ان الاستاذ الاخ ابراهيم الخريسات تقدم باقتراحه الواقع ان كل الاخوان الذين تكلموا بتأييد هذه الفقرة وبينوا ان مهمة هذه الدائرة الرئيسية هو توفير السكن لذوي الدخل المتدني المحدود وتوفير السكن يعني ضمان توفير السكن المناسب لما يسرق بهذا السكن من خدمات هذه المادة تنص بمقدمتها على اهداف المؤسسة تتولى المؤسسة المساهمة في حل ازمة السكن وتطوير المناطق المتدنية الخدمات وقد وافق مجلسكم الكريم على هذا الهدف جاءت هذه المادة لتبين كيف يمكن ان يتحقق هذا الهدف، ما هي الية تحقيق هذا الهدف؟ الية تحقيق هذا الهدف يأتي في البند (د) من هذه المادة جزءا منه ثم يأتي جزءا اخر الجزء الذي يأتي في هذه المادة هو القيام بالدراسات لغايات، لغايات ماذا؟ لغايات تحديد الحاجة السكنية لغايات

من يوافق على ذلك؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٧ - ٤٥

معالي رئيس المجلس: ٧ من ٤٥، من يوافق على اقتراح اللجنة القانونية؟

موافقة كبيرة وشكراً، البند الذي يليه السيد المقرر، تكمل اذا سمحتم بحسب يا اخوان ارجو ان الحديث في الماد وحتى تكمل فروع المادة، تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

هـ - تشجيع وتطوير الحرف الصناعية الصغيرة وبرنامج التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة.

قرار اللجنة القانونية

تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرنامج التدريب المهني في المناطق التي تقام فيها مشاريع المؤسسة وتطويرها.

تعديل لغوي.

سعادة رئيس المجلس: استاذ جمال

حداد.

السيد جمال حداد: معالي الرئيس حقيقي هذه الفقرة قد عاجلت المنتفعين من مؤسسة الاسكان ولكن اذا كان هناك تطوير داخل المدينة وهناك مخطط تنظيمي في مناطق تجارية وحرفية قد يتضرر اصحابها في حال احداثات جديدة داخل حدود مصلحة او عمل مؤسسة الاسكان هنا في ضرر في مصلحة المجاورين.

معالي رئيس المجلس: ما هو المقترح؟

توفير الخدمات الضرورية لغاية العمل على ازالة مظاهر التخلف هذه كلها جعل معطوفة على بعضها الجزء الاخر المكمل للالية لوقراً كل القانون يأتي في المادة ٢١ تتولى المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والهيئات الاخرى كل حسب اختصاصها بالاتفاق مع المؤسسة تنفيذ مشاريع المرافق العامة وايصال الخدمات العامة ضرورية اذا ليس هنالك من تحالف وتعارض عندما تأتي المؤسسة بعد ان تقيم السكن وتعمل على وجوب يعني من واجباتها توفير الخدمات الضرورية للسكان تأتي الى المجالس المحلية والهيئات الاخرى لتتعاون معها في توفير هذه الخدمات الضرورية والمرافق وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ارى الامر تكلم كفاية، من يوافق على الاقتراح؟

بشطب، اذا سمحت اخي جمال انت تحدثت واقتراحك منسجم مع الموضوع، اذا سمحت اقتراحك مسجل وعندي خمسة امامك الان انت تحدثت مرتين او عندي (٧-٨) معذرة حقيقة من الاخوان، محمد الدردور، دكتور عنب، الشيخ عبد الباقي، الاخ جمال حداد، الاخ احمد، الاخ احمد الكفاوين، الاخ نادر الظهيريات، معذرة منهم جميعا حقيقة مسجلين، والاخ جمال تحدث مرتين، فاذا سمح لي الاخوان ان الامر اصبح واضح واي اضافة اصبحت هي نصب في الاقتراحين اقتراح اللجنة القانونية واقتراح بغض الاخوان، فمن يرى الاخذ بالاقتراح الابدع وهو شطب الجزء الثاني من عند وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق الى ... الخ

هكذا من الأفضل

النص حتى اطرح الاقتراح على التصويت.

السيد جمال حداد: المقترح على ان المنشآت الصناعية ان تبقى من مصلحة البلدية، شطب الفقرة لأن الفقرة الان تعطي صلاحية للمؤسسة ان تعمل داخل المؤسسات.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت صياغة النص الذي سأعرضه على المجلس، ما هو النص الذي تراه؟ اكتبه وارسله للامانة العامة، طيب الاستاذ فارس التنايلسي طلب الحديث، طيب الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، الزميل الاستاذ جمال يتحدث عن اقامة، هذا النص ارجو ان تكون المناقشة دوماً في اطار النص ما هو في اطار الذهن بمعزل عن النص، النص يقول تشجيع وتطوير الحرف الصناعية الصغيرة ما في اقامة وبرامج التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة ولا ما اشجع بالمناطق التي اقيم فيها مشاريع.

معالي رئيس المجلس: طيب اذا سمحت الاستاذ جمال اكتب لنا النص الذي تريده اذا سمحت، استاذ الكفاوين طلبت الحديث، طيب دكتور عتاب.

الدكتور احمد عتاب: بين الاسكان في وادي الاردن هناك كان تطوير من خلال سلطة وادي الاردن وهنا تطوير من خلال مؤسسة وتطوير حضري هل هناك تعارض بين هذه الخدمات او تشجيعها واقامتها كما حدث في الاردن؟ لقد حدث فعلاً في وادي الاردن بين وزارة البلديات وبين سلطة وادي الاردن الامر

الذي، طبعاً ما في شك ان في قانون لاجل هذه الخدمات في وادي الاردن اريد ان افهم، هل منصتدم بهذه المشاكل بين وزارة البلديات والخدمات فيها وبين التطوير الحضري وشكراً معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس كما هو معلوم في كل قرى ومدن المملكة والتجمعات السكانية تنشأ مراكز للتنمية الاجتماعية هذه المراكز تعقد دورات تدريبية بسيطة قد تعقد دورات للسيدات وربات النازل في قضايا التطريز او الخياطة او الترميز او ترتيب الزهور الحقيقة نحن نقوم في دور مساعد في المناطق التي تنشأ فيها المشاريع الاسكانية ومشاريع التطوير الحضري بأننا نعد الابنية لغايات استخدامها من الجهات الاخرى المعنية التي تقوم بعقد هذه الدورات والتي تشجع المواطنين او المواطنين على تعلم بعض الحرف التي قد تساعدهم في معيشتهم وكسب ارزاقهم فقط هذا الدور البسيط التي تقوم فيه هذه المؤسسة لغايات اتاحة فرصة لأن تستطيع بعض الاسر لكسب ارزاقها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ العمري.

السيد كامل العمري: تشجيع وتطوير الحرف الصناعية الصغيرة وبرامج التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة اما المناطق التي لا تقام بها مشاريع المؤسسة معنى ذلك محرم من التطوير، فلماذا تخص مناطق دون

اخرى؟

معالي رئيس المجلس: في مقترح معين الاستاذ العمري، اذا سمح لي الاخوان استاذ جمال اقرأ الاقتراح اذا سمحت ارجو الانتباه لاستماع اقتراح الاستاذ جمال حداد للتصويت عليه.

السيد جمال حداد: سيدي، تشجيع وتطوير الحرف الصناعية الصغيرة وبرامج التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة والمقامة قبل انشاء مشاريع المؤسسة.

معالي رئيس المجلس: هذا النص اسمع جيداً، من يوافق على هذا النص كبديل لهذه الفقرة؟

ما حدا موافق معك، من يوافق على قرار اللجنة القانونية؟

موافقة كبيرة، البند الذي يليه السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

و - العمل على توفير قروض للمستفيدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري وذلك بالتعاون مع الجهات الممولة المعنية.

قرار اللجنة القانونية موافقة

في هنا مخالفة من (٥) من اعضاء اللجنة اللجنة ترى موافقة والمخالفين يرون اضافة هذه العبارة (بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية) يصبح النص العمل على توفير قروض

للمستفيدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري وذلك بالتعاون مع الجهات الممولة المعنية بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية، فيرجى ان يصوت على الاقتراحين.

معالي رئيس المجلس: طيب، اي ملاحظة من الاخوان؟ الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: نحن كلنا نرغب بتطبيق الشريعة الاسلامية، لكن اذا لم يتوفر مثل هذا الموضوع فقد يؤدي ذلك الى تعطيل القانون وبالتالي سوف لن نستفيد من هذا الموضوع لذلك فأنني اقترح يعني استكمالاً لما تفضل فيه والاخوان الذين عارضوا هذه النقطة بحسب قوانين الشريعة الاسلامية ان توفرت حتى اذا ما توفرت وكان هناك حاجة عند البعض ورغبة ان يلجثوا الى القروض الاخرى حسب رغبتهم فتكون المجالات مفتوحة لهم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس من اول واجبات مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري هي تأمين المسكن للمواطن على ان يكون ما امكن هذا المسكن رخيص الكلفة لانها بداية الهدف او المستهدف في خدمة هذه المؤسسة هم المواطن اصحاب الدخل المتدني او المحدود فيدائياً ليست واجبات المؤسسة ان تكون مقرضاً انما واجبه الرئيس ان تؤمن المسكن رخيص الكلفة يسر المؤسسة جداً ان يكون المستفيدين جميعهم قادرين على ان يدفعوا كلفة هذا المسكن الرخيص مجرد الانتهاء وتسليمهم ذلك المسكن

هكذا من الأهل

انني اعتقد ان هذه الفقرة نوع من التدخل في موضوع الاجارات لذلك انني اعتقد ان هذه الفقرة نوع من التدخل بالامر الشخصي للمقرض فلو كان بقدره المقرض ان يأخذ من اي بنك فليذهب لذلك اعتبره انه عمل جيد تشكر عليه مؤسسة الاسكان اذا قامت هي بتوفير القروض للمحتاجين ومنه يأتي للمؤسسة الاسكان لا يأتيها يا معالي الرئيس الا اصحاب الدخل المحدود والتدني من الموظفين لذلك انني اشعر ان هذه عبارة عن امور شخصية لصاحب او للمقرض لنفسه، لذلك ارجو من الاخوان الموافقة على هذه الفقرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو اخواني ان يكون واضحاً لدى الجميع وهذه المرة الثالثة تحصل فيها ان اعضاء اللجنة اوكل عنهم رئيس اللجنة ومقرر اللجنة وان المخالفين يقرأ ما كتبوا في الجلسة وخاصة انهم من اعضاء اللجنة وفي هذه الحالة مقرر ايضا من المخالفين فهو ينوب عن كل الذين اعترضوا ولهذا نرجو ان نلتزم بالنظام، الشيخ الكوفحي اذا سمحت هذا الامر لا يجوز، سجلت مخالفة لك ان تكتب اذا سمحت المخالفة ليست مخالفة تقرأ المخالفة بنصها، لا اذا سمحت يا استاذ ابونيل الاصل ان المخالفة تقرأ هنا بعضو اللجنة يكتب اكتب صفحات تقرأ هنا اما ليس الان يفتح الباب لكل اعضاء اللجنة ليعود النقاش من جديد وخاصة المخالف مع بيان سر، اذا سمحت ابونيل، الاستاذ رئيس اللجنة، اذا سمحت ليس لك حق، في من ينوب عنك المقرر، الاستاذ رئيس اللجنة.

لكن هناك بعض حالات الاعصار التي قد تكون متسرة عن بعض من المستفيدين ولا بد من أن تقسط عليهم كلف هذا السكن الاسلوب الوحيد لكي يجدون مخرج لذلك انهم يلجؤون الى بعض المؤسسات التمويلية لكي تمول اسكانهم بتقسيط هذه الاقراض المؤسسة لا تفرض عليهم اي جهة تمويلية للمواطن المستفيد الحقيقة الخيار بأن يلجئ لأي اسلوب اقتراض يراه مقبلاً ان هو اراد ان يقترض بأسلوب الاقتراض حسب الشريعة الاسلامية فهناك جهات الحقيقة وبنوك تعترض في هذا الاسلوب وان اراد في اسلوب اخر يكون دور المؤسسة هنا هي ان تضمن او تكفل المستفيد اتجه الجهات الممولة فقط بمعنى انهم من الان فصاعداً او قبل هذا الوقت بعدة اشهر لم يعد هناك دور لمؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري في ان تكون هي جهة مقرضة هي جهة فقط في حالات عدم قدرة المواطنين على الدفع حقاً منه وكافلة للمواطن للمحافظة على التزاماته اتجاه الغير وقد يكون هذا الغير بنك يعمل في الطريقة الاسلامية وقد يكون غير ذلك وهذا كله متروك لخيار المستفيد حسب ما تقوم به المؤسسة الان بمثل هذا الدور، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة انا اذكر ما قيل قبل فترة عند ازمة الخليج ورفع الاجارات وكيف طالب الكثير من الزملاء من الحكومة توفير المساكن وتوفير وحتى التدخل في موضوع الاستجارات لذلك

اوفر جهة مقرضة لهذا المستفيد وبالعكس ارهن له العقار اللي باسمي انا كجهة من اغراض ان اوفر السكن مؤسسة الاسكان المالكة هي التي سترهن للمقرض العقار الذي باسمها حتى تؤدي هذه الخدمة، هذا من حيث واقع الحال اما من حيث ارجو ان يهملني السيد المقرر ان اكمل لانه بموضوع هام قلت انه سيتكرر النقطة الاخرى التي احب ان الفت الانتباه اليها ايضا ان النص يقول توفير القروض انا بمفهومي الاسلامي ايضا اقول ان القرض عقد مسمى احد العقود المسماة في الشريعة الاسلامية فمن اين؟ النص يقول توفير القروض لا ان يقول توفير القروض الربوي اطلاقاً فمن اين اقيم على بشيء بدعني ليس موجود بالنص لاحرم هذا النص هذا النص لم يقول القروض الربوية ولا القروض بفائدة يقول توفير القروض ومن شاء ان لا يأخذ القرض لا يأخذ القرض علماً بأن قرضاً مباح حسب النص انا لا اقدر ان اقيم شيء بدعني على النص لاحكام النص وفق ما هو بدعني لذلك ارجو دوماً عندما تناقش موضوع ان تناقش في اطار النص، ثم الذي يقول لا اريد قروض لازم يقول لنا ما البديل يا اخوان ما هو البديل اذا قلنا ما بدناش قروض اذا قلنا بدناش قروض نكون امام حالة الغاء اداء المؤسسة لاغراضها وتصبح ما في داعي لوجود المؤسسة ايضا انا مع كل احترام وبكل تواضع مفهومي الاسلامي ايضا وهناك بلاد اسلامية شرعت مثل هذه النصوص تحت الالة الكريمة تحت حالة الضرورة وتحت الواقع شرعية الاية التي تقول (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) فنحن امام واجب اداء مهمة توفير السكن

السيد رئيس اللجنة: الواقع هذا النص ارجو ان نكون مع بعضنا البعض بكل تقدير وكل احترام موضوع القروض سيتوفر بهذه الفقرة وبقرارات اخرى من هذا القانون وسيرد ايضا موضوع القروض يمكن بهذا القانون وقوانين اخرى ولذلك ارجو من المجلس الكريم حقيقة ان بيت في هذه القضية التي تتكرر دوماً، الواقع الغايات المستندة لمؤسسة الاسكان كلها علينا حقيقة عندنا معني مهمة ونحدد غايات لجهة معينة ان نتسائل كيف يمكن ان تقوم بهذه الاغراض فيما يتعلق باغراض مؤسسة الاسكان تقدير ان مؤسسة الاسكان بذاتها ما في لديها ملكية ذاتية يمكن ان تؤدي الاغراض المنصوص عليها في هذا القانون دون توفير القروض نحن الان امام فقرة ايضا ارجو ان يكون نقاشنا في اطارها الفقرة تقول العمل على توفير القروض للمستفيدين ليس مؤسسة الاسكان هي تقترض لانه ليس لديها مال تقرضه هي تعمل على توفير القروض وارجو ان الفت الانتباه ايضا ان مؤسسة الاسكان ايضا لا تنقل الملكية للعقار الا بعد قيام المستفيدين بالتزاماتهم وتسديد هذه الالتزامات اتجاه المؤسسة اذا عندما تناقش موضوع يجب ان تناقشه وفق غرضنا بحيث لا نضر المستفيد، المستفيد شخص غير مالك يا اخوان المستفيد لم تنتقل ملكية العقار له فانا كمؤسسة اللي اريد انا اوفر له القرض انا المالك ابتداء للعقار والواقع انا اللي بدني اتوسط ايضا للمقرض حتى امكنه من خدمة المستفيد بدون ذلك لا يمكن ان اوفر سكن ولا يمكن ان اخدم المستفيد وبالضرورة سأضر المستفيد اذا ما وضعت موضوع القروض وقيلته فاذا انا بدني

هكذا من الأهل

للمواطن والمواطن الفقير وللدخل المحدود ولا يمكن ان يؤتي هذه الغاية دون توفير القروض له ولا يمكن ان اعينه الا بارتها ان الأرض التي املكها ولم تنتقل ملكيتها له بعد بتقديم هذا العفار الذي باسم المؤسسة الى المقرض لتمكين المقرض من اداء هذه المهمة ولكن ذلك ولان عقد القرض عقد مسمى في الشريعة الاسلامية ولأنه لا بديل لهذا النص الا بالغاء مهمة الاسكان ولان هذا القرض غير مقترن بكلمة الربا واعمالا للاية الكريمة (فمن اضطر غير باغ وغير عاد فلا اثم عليه) ارى ان هذا النص يمكنه وحتى بمفهومي كمسلم انه صحيح اسلاميا ولا مأخذ عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ نادر ظهيرات، الاستاذ الدغمي نقطة نظام تفضل.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة نقطة النظام تتعلق بما طرحه سعادة الشيخ احمد الكوفي قرار اللجنة يتضمن مخالفة والمخالفة هي جزء.

معالي رئيس المجلس: ان النقطة النظام ما دام جلت ما انتهى ما يجب عليها، ما في حاجة لاعادتها مرة ثانية.

السيد عبد الكريم الدغمي: سعادة رئيس اللجنة اجاب على الموضوع ان تقضي خارج الموضوع.

معالي رئيس المجلس: نقطة النظام اذا تمت المخالفة فائمه، رجاء النظام ابوبيل يا ابوبيل هناك يكون الكلام حسب الاصول.

معلش اكمل نقطتي فقط اوضح نقطة النظام اذا ما اقتنعت فيها الرئاسة الكريمة بلاش فقط اوضحها المخالفة يا سيدي الرئيس تعتبر جزء من قرار اللجنة قرار اللجنة بالنظام يدافع عنه الرئيس والمقرر اما المخالفة فيجب عدالة اعطاء احد المخالفين مجال للدفاع عن قرار المخالفة لانه جزء من قرار اللجنة لذلك الدكتور احمد الكوفي معه حق ان يدافع عن مخالفته يا معالي الرئيس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخ ابو فيصل ارجو ان الامور نمشي على اصولها وقلت في هذه الحالة وان المقدر هو احد المخالفين وسيعطى الحديث بالنيابة عن المخالفين هذا ما قلته فارجو ان نتابع الشيء الذي يقال هنا وما بدنا اثارات، تفضل الاستاذ المقرر، رجاء ان نتابع انا قلت هذا الكلام بالضبط قلت احد المخالفين المقرر وسيعطى الحديث عن المخالفين، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة ايضاً ليس من قبيل الاثارة وانما يعني انا احبذ فعلاً اذا كان لاجراء اللجنة الا يتكلموا ولا يسمح لهم بالكلام فان احد اعضاء اللجنة ليس رئيساً وليس مقرراً يتحدث حديثاً طويلاً ومبهما ولا نعترض عليه وهو الذي يجاور رئيس اللجنة الي هو الاستاذ عبدالرؤوف فاذا كان هذا ما في باس الحقيقة ومن هنا انا اقترح ان اما الرئيس او المقرر يقول اذا تكلم احد الاعضاء ان هذا باللجنة فنقترح اسكانه حتى يسروا بين الناس، الامر الثاني الحقيقة نحن نتحدث عن واقع وبالتالي حينما نقول قرض اي

جهة واي بنك حتى الاسلامي لا يقرض ابتداءً البنك الاسلامي لا يقرض اي جهة يعطيها (٢٠٠) الف حتى تعطيه فائدة (١٠) وانما يشتري البضاعة ويبيعها ويربح عليها فالقضية اذا الاولى ان وهذا رد على سيادة رئيس اللجنة ان نحن نقول قرض والقرض مفهومه ان ما في ربا القرض حينما نعيش في هذا المجتمع القرض من البنوك كله بربا والتمويل اذن واضح وواقع ثم ننصح ان في مجال الاستدلال بالقرآن ان تضبط الآية اولا وهذا كتاب الله، ثانياً ان يستنبط منها الحكم الشرعي، الامر الاخر المسلم الحقيقة قضية تقديم البديل هذه يعني تكرار البديل ليس هنا بحثه في الحقيقة لكن نحن في هذا المجلس وثبت لنا حينما قام اسكان ابونصير وهذه الاسكانات ارهقت المواطنين ارهاق شديد جدا بالربا بحيث كلفتهم اضعاف ما تكلفهم هذه المساكن فيما لو بنوها لذلك اقول ان مفهوم القرض يعني بربا وهذا امر يلزمه حسب الواقع ومن هنا فاني مع الاخوة الذين يقولون للعبارة كما هي فتضاف بعد ذلك بما يتفق مع الشريعة الاسلامية لاني اريد ان انقض نفسي من النار وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد عبدالرؤوف نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: المادة (٥٤) ياذن دائماً في الكلام في الاحوال التالية الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام، فارجو ان يتاح لي الرد على السيد المقرر فقد ذكر اسمي.

معالي رئيس المجلس: ما طلبت هذا

واحد قال لك لا، اطلب انك تريد ان تتحدث ولك هذا، تفضل ابوعصام، رجاء يا عبدالخفيظ ارجو ان نحن نلتزم في النظام اسمك مسجل يا استاذي طلب نقطة نظام خيلنا الحقيقة نلتزم باسقاط قواعد النظام لا يجوز الحديث بدون اذن، استاذ ابوعصام لو رفعت يدك وانا اعرف انه ذكر اسمك مجرد ما ترفع يدك للحديث اعطيك، بدون نقطة نظام، تفضل.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة انا احترم خلق ودين الاخ مقرر اللجنة ولا احب مناقشته لي باستمرار انا تحدثت بنقطة نظام فقد ذكر زميل بهذا المجلس الكريم اسمي فاستفدت من النظام وتكلمت ولم اتكلم خارج النظام كعضو في اللجنة وبالتالي فان حجته ساقطة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ نادر الظهيرات.

السيد نادر الظهيرات: اذكر ان هناك جهات ممولة ولها شروط معينة في منحهم القروض ولكن زميلي سعادة رئيس اللجنة القانونية اجاب على هذا التساؤل، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ابراهيم خريسات لا تريد ان نخلص نريد ان نعمل كمشرعين ونعطي كل واحد حقه في الحديث، تفضل استاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: شكراً معالي الرئيس، في الواقع هذا النص الذي اعطى للمؤسسة العمل على توفير القروض

هكذا من الأهل

للمستفيدين بشكل مطلق المستفيدون ابتداءاً هم من اصحاب الدخل المحدود ومواردهم متدنية وعندما يكون الغير بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية هو لمصلحة هذا المستفيد لأن القرض الذي لا يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية يعني انه اضافة عبء جديد على المستفيد هو ملزم بسداده بسداد القرض وهو الربا الذي سيترب على هذا القرض وهذا الذي يعجز عن سداد القرض ابتداءاً سيكون اعجز من ان يسدد الربا وقد عرفنا اشخاص اخذوا قروضا للاسكان وبشوا بيوتاً بقروض ربوية اضطروا بالنهاية الى بيع البيت الذي يسكنونه لانهم عجزوا عن تسديد القرض وعن تسديد الربا الذي ترتب عليه ولذلك عندما نضع هذا القيد بما يتفق بأحكام الشريعة الاسلامية سيكون لفائدة المستفيد وينسجم مع توجه الحكومة نحو تطبيق الشريعة الاسلامية فارجو من الاخوة الكرام ان يوافقوا على هذا الاقتراح باضافة بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

الاستاذ سلامة الفويري.

السيد سلامة الفويري: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس ان هذه المادة تتكرر في معظم جلساتنا وقبل أيام مررنا مشروع بنك الاسكان وتدخل هذه الفقرة وهي القروض وانا مع توجه رئيس اللجنة انما قروض ليست معدة ربوية او غير ربوية واما مشاريع التطوير الحضري من خلال معرفتي في هذه المشاريع

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكراً، طيب الاستاذ عبدالحفيظ علاوي كنت غائب طلبناك وكنت ذهبت لشرب ماء، تفضل.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة يعني انا استغرب النقاش في هذا الموضوع في بداية المجلس النهائي اتخذ قرار من المجلس والتزام دستوري حكومي ان تعدل مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري قوانينها ما يتفق والشريعة الاسلامية هذه واحد وهذا التزام

دستوري اطالب به الحكومة.

ثانياً: الربا انا طبعاً لست احرص من الاخوان جميعاً على البعد عن الحرام لا اتكلم من هذا الباب لكنني اتكلم من باب ان المواطن الذي يأخذ الربا يأخذ الحرام لانه حرام اذا يعاقب نحن نقول مؤسسة الاسكان يجب ان تؤمن كل عتاج انا لا اقبل حقيقة وفي مواطنين لا يقبلون ان يأخذ بالربا فمن يؤمن لهم مسكن اذا ليرمى في الشارع هذه اذا انا اطالب الحكومة بالتزامها الدستوري واطالب الحكومة بحق المواطن المسلم اعتبرني اقلية في البلد اعتبرني بوذي لا اكل اللحم لحم البقر اريد ان اجيب لحم غنم اعتبرني هيك انا استغرب اخوان كانوا في مسؤوليات واخوان يصلون قبلي واحرص منهم انا اقلهم انا مش ملتزم في القضايا هذه ويقول مش والله يا اخي ان يجادلون في القضية المواطن، موضوع التزام الحكومة الدستوري التزام مؤسسة الاسكان لجميع المواطنين بغض النظر عن اتجاهاتهم وتوجهاتهم الدينية كفار ملحدون مسلمين ان اري ان المسلم يعاقب في البلاد الاسلامية، انا بمعنى ان تلتزم بحب الاردن ومانعين واحد نعطيه راتب وقاعد في بيته ولما نأتي نحاسب على الشريعة نقول الشريعة امر شخصي ليست الشريعة امر شخصي الشريعة للامة كلها وليسمع المواطنين جميعاً ان الشريعة التزام الامر ليست التزاما للاخوان المسلمين جميعكم مسؤول عنها امام الله عزوجل والمواطن الذي لا يأخذ حرام خطيته برقبته الي وافق على هذه القوانين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ

فارس النابلسي طلبت الحديث.

السيد فارس النابلسي: اقترح قفل باب النقاش.

معالي رئيس المجلس: طيب في بقى عندي مسجل الدكتور المكابله، الاستاذ سليم الزعبي والمقرر.

يعني هل هناك من جديد يمكن يضاف؟ طيب الان عندنا الاقتراحات التالية: هناك اعتراضات من عدد من اعضاء اللجنة وهناك اقتراح معدل من الاستاذ الدكتور الذي ينص في نهاية الاعتراض عند توفر او اذا توفرت القروض من هذا النوع وقرار اللجنة المنسب اليها فلنبدأ بالاعتراض، تفضل استاذ عبدالباقى على الموضوع على موضوع التصويت.

السيد عبدالباقى جو: لا موضوع رد على الدكتور وعلى الرئيس الذين تحولوا الى شيوخ افتاء.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت ما هو الاقتراح، الموضوع ليس رداً، اقتراح علينا ما الذي تريده ماذا تقترح؟

السيد عبدالباقى جو: اقترح تأييد المخالفين.

معالي رئيس المجلس: واضح، الان اذا سمحتم الابدع هو اقتراح المخالفين الان عندنا مطروح على المجلس الكريم من يوافق على نص المخالفة المقدمة والتي قالت بما يتفق مع الشريعة الاسلامية، تعد الاصوات رجاءاً.

السيد الامين العام: ١٦ - ٥٧

هكذا من الأهل

بتكليف من مجلس الوزراء.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

المجلس الكريم؟

موافقة.

المادة بمجملها معروضة، هل يوافق

المجلس الكريم؟

موافقة عليها من المجلس الكريم، وترفع

الجلسة لمدة ربع ساعة ونعود بعد ذلك.

ورفعت الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة

وبعد عا عاد المجلس للانعقاد.

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن

الرحيم.

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة،

الاستاذ مقرر اللجنة القانونية ارجو من

الاخوة الزملاء الجلوس على مقاعدكم للبدء

الجلسة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧ - ١ -

يتولى ادارة المؤسسة مجلس يتم تشكيله

على الوجه التالي:

١ - الوزير

٢ - المدير العام

٣ - مندوب عن وزارة التخطيط

٤ - مندوب عن وزارة الشؤون البلدية

والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس: ١٦ من ٥٧. من
يوافق على الاقتراح بالتعديل الذي ينص على بما
يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية اذا توفرت
الامكانيات؟ اقتراح الاستاذ الدردور، تعدد
الاصوات.

السيد الامين العام: ٨ - ٥٩

معالي رئيس المجلس: ٨ من ٥٩ من
يوافق على قرار اللجنة المنسب من اللجنة
القانونية؟ تعدد الاصوات.

السيد الامين العام: ٣٠ - ٥٩

معالي رئيس المجلس: ٣٠ من ٥٩
وموافق عليها كما جاءت من اللجنة القانونية،
ارجو يعني رجائي الحار للمرة الثالثة الا نتحدث
الا حسب الاصول، استاذ مقرر اللجنة:
السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ز - اقامة مشاريع استثمارية ضمن مشاريع
الاسكان والتطوير الحضري لخدمتها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: البند معروض
على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس
الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ح - دراسة وتنفيذ اي من مشاريع الابنية
الخاصة بالحكومة ومؤسساتها العامة

المجلس الكريم.

موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ج - يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر على
الاقل وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه
او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه
قانونيا اذا حضره سبعة من اعضائه على
الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه في
حالة غيابه واحدا منهم ويصدر قراراته
بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين
واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب
الذي فيه رئيس الجلسة.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

المجلس الكريم؟

موافقة، هل يوافق المجلس الكريم على

المادة بمجملها؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨ -

المجلس هو السلطة العليا في المؤسسة
ويتخذ ما يراه مناسباً من القرارات لتحقيق
اغراضها واهدافها ويمارس الصلاحيات اللازمة
لذلك وبخاصة ما يلي:

١ - اقتراح السياسة العامة للاسكان والتطوير
الحضري في المملكة ومتابعة اصدار

٥ - مندوب عن دائرة الاراضي والمساحة

٦ - مندوب عن البنك المركزي

٧ - مندوب عن سلطة المياه

٨ - مندوب عن سلطة الكهرباء

٩ - مندوب عن امانة عمان الكبرى

١٠ - مندوب عن بنك الاسكان

١١ - مندوبين اثنين عن القطاع الخاص يعينهما
مجلس الوزراء بالتنسيق من الوزير لمدة سنتين
قابلتين للتجديد.

قرار اللجنة القانونية

البند (١١) من المادة (٧)

شطب عبارة (مندوبين اثنين)
والاستعاضة عنها بعبارة مندوبان اثنان) وازاحة
كلمة (عضوين) في المقابل.

معالي رئيس المجلس: المادة معروضة

على المجلس الكريم هل يوافق المجلس
الكريم؟

موافقة، مع التعديل من اللجنة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ب - يتم تعيين الاعضاء المنصوص عليهم في
البند من (٣ - ٩) في الفقرة (أ) من هذه
المادة بقرار من مجلس الوزراء وتنسب من
الجهة المختصة على ان لا تقل درجة اي
منهم عن الدرجة الاولى من الفئة الاولى.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

هكذا من الأصل

التشريعات اللازمة لهذه الغاية.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق،
المجلس الكريم؟
موافقة.

السيد المقرر:
المادة كما وردت في المشروع

ب - وضع خطة تنفيذ السياسة العامة
للاسكان والتطوير الحضري في المملكة
على ان تعطى الاولوية في ذلك للمشاريع
الخاصة بتأمين السكن لذوي الدخل
المحدود وفق التعريف الذي يضعه
المجلس لهذا الدخل من حين الى اخر.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم؟
موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ج - اقرار الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها
على مجلس الوزراء للموافقة عليها.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم؟
موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

د - تنسيب الحصول على القروض
واصدار سندات الدين بموافقة مجلس
الوزراء.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم؟
موافقة.

السيد المقرر: المخالفة كأنه ذكرت هذه
المادة في المخالفة ذكرت بما يتفق واحكام الشريعة
الاسلامية.

د - تنسيب الحصول على القروض واصدار
سندات الدين بموافقة مجلس الوزراء،
يرى المخالفون اضافة عبارة بما يتفق مع
احكام الشريعة الاسلامية.

معالي رئيس المجلس: في معارضة
مسجلة ونصرت على المعارضة من يوافق على
المخالفة التي سجلت؟ الاصوات رجاءاً.

السيد الامين العام: ١٤ - ٤٩

معالي رئيس المجلس: ١٤ من ٤٩ من
يوافق على تنسيب اللجنة؟

السيد الامين العام: ٣١ من ٤٩

معالي رئيس المجلس: ٣١ من ٤٩
وموافقة، البند الذي يليه ٧

السيد المقرر

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة كما وردت في المشروع

ز - تحديد الكلفة المالية للقروض التي تمنحها
المؤسسة بموافقة مجلس الوزراء.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٨) الفقرة (ز)

شطب الفقرة (ز)

معالي رئيس المجلس: البند معروض
على المجلس الكريم، هل يوافق على تنسيب
اللجنة؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ح - تخصص العقارات بقصد التملك لقاء
التكاليف التي يحددها المجلس.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

المادة بمجموعها معروضة على المجلس،

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر:

المادة ٩ -

يتولى المدير العام للمؤسسة المهام

والصلاحيات التالية:

١ - تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس
والقرارات التي يصدرها.

ب - الاشراف على الجهاز الاداري والمالي

هـ - شراء او استملاك الاراضي لغايات اقامة
مشاريع المؤسسة عليها واعداد مخططات
تصميم الوحدات السكنية والمرافق العامة
التابعة لها واجراء معاملات التوحيد
والاقرار والتجزئة لتلك الاراضي وفق
احكام خاصة يتم وضعها من قبل الجهات
التنظيمية المختصة بناء على طلب المؤسسة
وحسب طبيعة المشروع.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٨) الفقرة هـ

يستعاض عن عبارة (شراء او استملاك
الاراضي) الواردة في مطلعها بعبارة (شراء
الاراضي او استملاكها).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على هذا التعديل؟
موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

و - تاجر الاراضي ويسوت السكن او اي
انشاءات اخرى تملكه المؤسسة وبيع
الاراضي والعقارات وذلك بعد تنظيمها
وايصال الخدمات العامة لها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم؟
موافقة

السيد المقرر:

هكذا من الاجل

والقني للمؤسسة.

ج - الاشراف على ادارة اعمال المؤسسة وتنفيذ الاشغال المتعلقة بها.

د - اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس

ه - ممارسة الصلاحيات التي ينحرفها له المجلس.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: المادة معروضة على المجلس الكريم.

المادة (٩) هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة ١٠ - تتكون موارد المؤسسة بمايلي:

أ - المبالغ التي تخصصها الحكومة لها.

ب - القروض.

ج - سندات الدين التي يوافق مجلس الوزراء على اصدارها.

د - الاموال التي تلزم المستفيدون بأيداعها لدى المؤسسة على سبيل الادخار وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

ه - عائدات بيع وتخصيص وتأجير عقارات المؤسسة.

و - الهبات والاعانات على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على الاجنبي منها.

ج - اي مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

يوجد هناك مخالفة من المجموعة السابقة في قضية القروض بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية و (ج) سندات الدين التي يوافق عليها مجلس الوزراء على اصدارها بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية.

معالي رئيس المجلس: هذه صوت عليها مرتين ونفس الاعتبار الموضوع نفسه ما في تغيير في الموضوع نفسه، المادة معروضة على المجلس هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١ -

تضمن الحكومة ضمانات مطلقة التزامات المؤسسة تجاه الآخرين.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢ -

يجوز تفويض اراضي الدولة الصالحة لمشاريع الاسكان والتطوير الحضري للمؤسسة مجاناً.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣ -

للمجلس حق تخصيص عقار للمستفيد بقصد التمليك حسب حاجته لنوع العقار مع مراعاة قدرته المالية على تسديد الثمن وفق الشروط التالية:

أ - ان يكون المستفيد اردنيا قد اتم الشاملة عشرة من عمره على الاقل.

ب - ان لا يكون المستفيد او زوجه او اي من ابائهما القاصرين مالكا لعقار في منطقة المشروع التي يمجدها المجلس او قادرا على انشاء مثل هذا العقار او الحصول عليه في ضوء الظروف المالية للمستفيد او لزوجه.

ج - ان لا يكون هو او زوجه او اي من ابائهما القاصرين قد انتفع بمشروع اسكان من اي جهة رسمية في اي منطقة.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤ -

يحق للمؤسسة استرداد العقار من المستفيد المتخلف عن دفع الاقساط الشهرية المستحقة عليه وفقا لما يلي:

أ - اذا تخلف المستفيد عن دفع ثلاثة اقساط متتالية او خمسة اقساط متفرقة من ثمن العقار يتم اذاره بواسطة الكاتب العدل بلزوم دفع الاقساط المستحقة عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه الانذار.

ب - اذا انتهت مدة الانذار ولم يقم المستفيد بتسديد الاقساط المستحقة عليه فللمجلس اصدار قرار بالغاء تخصيص العقار واسترداده من شاغله مستفيدا كان او مشغلا له دون موافقة المؤسسة.

ج - يبلغ قرار المجلس بالغاء تخصيص العقار واسترداده من شاغله للمستفيد بواسطة الكاتب العدل ويصبح هذا القرار قطعيا ونافذا بعد مرور مدة ثلاثين يوما على تاريخ التبليغ.

د - اذا تبين لدى الكاتب العدل ان المستفيد مجهول مكان الإقامة فيحق للمدير العام ان يقرر تبليغ المستفيد القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة بواسطة النشر في صحيفة يومية واحدة على الاقل.

ه - ينفذ قرار استرداد العقار واختلاله من شاغله بواسطة دوائر الاجراء.

و - اذا عرض المستفيد على المؤسسة تسوية وقبلت بها يوقف تنفيذ القرار ويلغى بعد تنفيذ التسوية.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

هكذا من الاجل

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة، الاستاذ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جو: شكراً، هذه الفقرة تتناقض تمام مع الغاية التي من اجلها انشاء هذه المؤسسة اذا اعطي الحق للمؤسسة لاسترداد العقار لمن تخلف عن ثلاثة اقساط متتالية او خمسة اقساط متفرقة فمعنى ان ٥٠٪ من الذين استفادوا من هذه المشاريع سيلقون بهم الى الشارع والغاية التي وردت في الاسباب المرجحة تشير الى ان الغاية ببناء مساكن للمواطنين المحتاجين الذين لا يستطيعون ان يقيموا ابنية لعدم توفر المال معهم فلماذا سيكون مثال هؤلاء الناس؟ الذين حققت لهم هذه المساكن باقساط معينة عندما يحال احدهم الى التقاعد فداية ينقص الى النصف تقريباً ففي هذه الحالة وهناك حالات كثيرة جداً يراجعون بأن المؤسسة تهدمهم بالطرد قد يكون هناك مسؤولاً في قلبه شفقة ورحمة يخالف القانون او يحاطل في الاخراج ولكن هذا القانون يعطي الحق لهذه المؤسسة او ادارتها باخراج هذا المستفيد والقائه في الشارع، ولذلك انا ارجو من المجلس الكريم الا يمرر هذه الفقرة التي تعطي الحق باخلاء واسترداد المبنى او السكن من المستفيد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: في اقتراح عدد استاذ عبد الباقي، نص اقتراح عدد.

السيد عبد الباقي جو: شطب هذه الفقرة.

معالي رئيس المجلس: شطبها، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس اثني على ما ذكره الزميل سماحة الاستاذ عبد الباقي جو واضيف الفقرة (ب) تقول يصدر قرار بالغاء تخصيص العقار واسترداده من شاغله هذا القرار الذي يصدر بالفقرة (هـ) من نفس المادة تقول تنفذ في دائرة الاجراء يعني كأنه حكم قضائي وحقيقة هذه سابقة خطيرة جداً ان نضع مجلساً لوزراء محل القضاء لاشك اعتقد ان اللجنة ابنت هذا المنحى مجلس المؤسسة عفواً، اذا الفقرة (ب) اعطت امتياز لمجلس المؤسسة بحيث اصبح قراره بمستوى الحكم القضائي هذه حقيقة موضوع في منتهى الخطورة النقطة الثانية الفقرة (ج) ايضاً لم تكن اللجنة بالموافقة لم تكن بذلك فقط قالت ايضاً هذا القرار قطعي طيب نحن نقول كل القرارات يجب ان تكون خاضعة للطعن في العدل العليا لماذا نقن قرار قطعي لماذا نحسن قرار اداري قالت ان هذا ايضاً قراراً قطعياً اذا هنا لا يوجد تكافؤ بين المؤسسة والانسان الذي جاءت المؤسسة تحميه ان يكون القرار قطعي وينفذ هذا القرار بدائرة هجرة وكأنه حكم صادر عن المحكمة ايضاً التبليغ بالفقرة (د) سيدي الرئيس قالوا بالنسبة يعني اذا عنوانه غير واضح يبلغوه بالنشر الفقرة (د) من نفس المادة، سيدي الرئيس هم الذين مستفيدين من المشاريع هذه ناس لا يقرأون جرائد فالاصل ان يبلغ وفق قواعد التبليغ باصول المحاكمات المدنية لماذا حقيقة نضع حكم خاص لهذا الانسان الغلبان

وهو حكم مجحف وقد لا يقرأ ولا يكتب حقيقة لذلك سيدي الرئيس انا اقترح الغاء كل المادة هذه وتلجى كل المادة (٣٤) وتذهب المؤسسة للقضاء وفق القواعد العامة هذا اقتراحي المحدد شطب المادة (٢٤) شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، ارجو ان اذكر وخاصة زملائي القانونيين ان مال هذه المؤسسة مال اميري والاصل في الاموال الاميرية انها تحصل وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية هذا قانون معمول فيه وحماية لسير المرفق العام باضطرابا وانتظام اذا كان هناك مال اميري لا اوقف المرفق العام واقول والله خليتي اروح (٣ - ٤) سنوات حتى اجيب المال لازم نربط هذا الهدف خاصة في مؤسسة الاسكان لأن مالها مقصود فيه توفير الاسكان لمن يحتاج الاسكان لذلك هذا القصد الي عند المستفيد اذا ما جعلته معنى ذلك لا يستطيع اوفر سكن لآخر يحتاج هذا السكن فلذلك يا اخوان الاغراض دوم تربط بالهدف فهذا الموضوع مش نقول ان والله غير مسبوك لا تحصيل الاموال الاميرية القاعدة العامة انها تحصل وفق اصول معينة وتحصل مباشرة وليس في ذلك سلب لاختصاص القضاء لأن في دعوى مقرونة قانوناً الي حقيقة يكون يطالب بالحق في دعوى اسمها دعوى منع مطالبة يعرفها ايضاً زملائي القانونيين الي يطالب بمبلغ بلاحق يذهب هو على القضاء يقول في مطالبة غير محقة ويدفع دعوى منع مطالبة توقف المحاكمة المطالبة

اذا كانت غير محقة لكن لا اتي انا اوقف المرفق العام الي مهامه تقديم خدمة عامة ومهمته تحصيل المال العام من اجل واحد متمرد على المال العام لا ويرغب بان يدفع هذا المال لذلك انا لا اري في هذا النص سلب اختصاص القضاء وبالعكس في حماية لمن يريد ان يلجى للقضاء، اما فيما يتعلق بالفقرة (د) انا اعتقد ان هذه يمكن لم تقرأ من الزملاء بدقة هذه وضعت ضماناً للمستفيد الفقرة (د) تقول اذا تبين لدى كاتب العدل ان المستفيد مجهول الإقامة فيحق للمدير العام ان يقرر تبليغ المستفيد بالقرارات الصادرة بمقتضاها بواسطة النشر ما الذي يعمله ليس مباشرة موظف الاسكان يذهب ويبلغ هذه ضماناً للمستفيد يريد ان يرسله عن طريق كاتب العدل اذا وجد كاتب العدل ما في عنوان ما العمل؟ التبليغ في الاصول العامة والاصول الحقوقية لمجهول مكان الإقامة عن طريق النشر فهذا النص سليم يمكنه اذا ربطناه بتشريعات الدولة وبما اخوان ما في نص بقانون خاص يكرر القوانين العامة للدولة الدولة فيها بناء قانوني متكامل يكمل بعضه البعض والواقع ما حد يقول ان والله انا يعني مال المؤسسة اذا عندي انا يدي احل مشكلة سكانك وما تدفع لي المال ماذا اقول لك اسألك فيه وله من واجب المرفق العام ان يطالب في ماله وهذا ما فعله النص نظم قواعد اجرائية كيف يسترد ماله وهذا امر يمكنه وصحيح وفيما يتعلق بالقطعية اسف الي اثبت الواقع في المال في المطالبة المالية لا يرد موضوع القطعية الوارد في القرار الاداري هذا الموضوع نزاع حقوقي بالمنازعة المالية لا الجيء الى قضاء العدل الصلب لأن النزاع المالي اختصاص

هكذا من الأهل

المحاكم العادية وايضا حتى لو اراد ان قرار اداري مستقر في المحاكم انه قطعي بمعنى ادارة ولا يجرم القضاء حتى الاداري من نظر القضية الادارية لأن تعبير قطعي بسيط للتسلسل الاداري وهذا مستقر في القضاء الاداري ان قطعي بمعنى ان التسلسل الاداري ليس امام المحاكم ويسلب اختصاص المحاكم من رؤية هذه القضايا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ العمري.

السيد كامل العمري: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، في المادة (١٤) هي شروط بين المتعاقدين بين المؤسسة والمستفيد فاذا لم يفي بهذه الشروط عليه ان يتخل عن السكن الذي خصص له واعتقد ان اللجوء الى المحكمة يكلفه مبالغ اكثر من المبالغ المستحقة عليه لأنه يحتاج الى اجرة محامي وما الى ذلك ولذلك ان اوفى بالشروط دون اللجوء الى القضاء يكون بعض هذا الى جانبه فاوافق على ما ذكره رئيس اللجنة واؤيد ما جاء بالفقرة كما وردت من اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس الحقيقة ارد ان اؤيد ما ذهب اليه الاستاذ سليم الزعبي وقبلة الاستاذ عبدالباقي جبر ويعتقد ان تفسير رئيس اللجنة مع احترامنا لاطلاعه القانوني لو اخذنا به لكان هذا التصرف

يلغي الغاية الاساسية التي وجد من اجلها القانون وهي مساعدة هذه الفئة من الناس غير القادرة اذا اخذنا بهذه الشروط معنى ذلك اننا نبقى المستفيدين علماً منا بتسدي حالهم الاقتصادية مع ذلك نبقىهم تحت سطوت قرار اداري من مجلس هذه المؤسسة ونعتقد ان القضاء قادراً حتى على البت في الاموال الاميرية وهناك كثير من الاموال الاميرية التي بيت فيها القضاء ارى ان نؤيد ما ذهب اليه الاخ سليم الزعبي، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم: شكراً معالي الرئيس، انا مع الاستاذ سليم الزعبي فيما ذهب اليه واسئل، لماذا نحصر المستفيد عن الدفع في نوعية التمرد على الدفع؟ كما اشار رئيس اللجنة لماذا لا نفكر في مواطن غير قادر؟ قد يتوفى المواطن قد يمرض، قد يتقاعد وقد يصبح في وضع لا يمكنه ومن الصعب ان يدفع قسطاً وان يقوم بالانفاق على اسرة كبيرة اين فنظرة الى ميسرة انا لا ادعو الى تسيب المال العام وعدم المطالبة به ولكن لا بد من نص يحفظ حق المال العام في اطار الرحمة والموضوعية ومرعاة المال ومصلحة المواطن ومساعدة الفقراء وذوي الدخل المحدود وانا اؤيد ما ذهب اليه الزميل الاستاذ سليم الزعبي، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس حقيقة اتفق تماماً ما ما قاله الاستاذ يوسف العظم في بداية حديثه واعتقادي ان هذه المادة تماماً تخدم الكلام الذي تفضل به معالي والمهدف الذي يسعى له، هذه المادة معالي الرئيس لا يمكن ان تقرأ فقرة فقرة لا يمكن الا ان تقرأ هذه المادة بكاملها فقرة فقرة لانها تضع اليه الحقيقة لا يجري الغاء التخصص بعد تخلف المواطن (٣) اشهر هذه الالية قد تأخذ عدة اشهر معالي الرئيس وقد تأخذ اكثر من سنة لان ان تصل الى مراحلها النهائية وبرغم ذلك هناك في نهاية المادة الفقرة (و) تقول اذا عرض المستفيد على المؤسسة تسوية وقبلت بها بوقف تنفيذ القرار ويلغى بعد تنفيذ التسوية بمعنى ان كل هذه الاجراءات التي تقوم المؤسسة بتنفيذها بالنهاية اذا وصلت الى تسوية مع المستفيد وحكم التسوية يجب ان تأخذ في اعتبارها ظروف المستفيد المادية اذا طرأ على حالته اي تغيير بالنتيجة مدخله هناك حالات تسمى حالات اعسار في المؤسسة تتولى المؤسسة تسوية حسب ظروف المستفيد وايضا اود ان اوضح هنا انه لغاية الان استفاد من المؤسسة ما لا يقل عن (١٦) الف مستفيد اعتقد بحدود ذلك الرقم، الحالات التي تعرضت لها المؤسسة مشابهة وتحكمها هذه المادة هي حالات نادرة جداً وقليلة جداً قياساً بهذا الرقم الكبير من المستفيدين لكن لا بد من اليه التي تحفظ حقوق المؤسسة وتراعي ايضاً حالات المستفيدين وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي

الرئيس، الحقيقة ارى شيء ملاحظة شكلية وردت في كلام زميلي رئيس اللجنة بأنه يعني لمح الى اننا لم نقرأ ما ورد في هذه المادة قراءة جيدة وهذا كلام غير صحيح مع احترامي الكامل نحن قرأنا الكلام جيداً ونعرف القوانين جيداً وأول نقطة ابدأ بها الفقرة (د) الحقيقة الزميل قال عندما يكون عنوان مجهول الاقامة يبلغ مجهول الاقامة بالنشر هكذا يقول بالقوانين لا القوانين لا تقول هكذا القوانين يقول يبلغ احد افراد عائلته اولاً ثم الى... الخ في اجراء مسلسل من التبليغات اخرها بالنشر وبالاتصال وبالتالي تبليغ افراد العائلة لاشك يعني ادعى الى وصول علم التبليغ للمتضرر ليس بالنشر بالصحف المحلية كما ذكرنا هذه نقطة، النقطة الثانية القطعية نعم هذا قرار اداري صادر عن مرفق عام قرار يقول انا اريد ان امنع تخصيص العقار لك للمستفيد هذا قرار اداري ويقول قطعي وثافذ يعني يصبح القرار نافذ ايضاً وقطعي اذا عندما تقول قطعي معنى ذلك اوقعتي انت واوقعت القضاء بشبهة ان هذا القرار غير قابل للطعن لا اعرف كيف نفسر كلمة قطعي بخلاف ذلك واذا هناك تفسير اخر فلا يجوز للنصوص ان تكون تحتحمل اكثر من تفسير لماذا نضع كلمة قطعي طالما اقامة في ذهني اننا ليس ان القرار غير عملي بدعوة مثلاً النقطة الثالثة حقيقة زي ما تفضل الاستاذ يوسف والاخوان جيماً هو حقيقة ان هذا الي جاين ينقلوا مواطن طفران نحن جاين ننقله صحيح مرقه المال العام وحماية المالة العام هذا شيء مقدس ومهم جداً لكن حقيقة وهي قروض عادة زهيدة بتكون كلها يعني ليست ذات قيمة كبيرة للمواطن المتخلف

هكذا من الأهل

لماذا لا نستعمل محاضر المواطن القواعد العامة في المطالبة العادية ان ادرك ان هناك قانون اسمه قانون تحصيل الاموال الاميرية وادرك لكننا جميعاً ونحن المحامون على وجه التحديد تعاني من اجحاف هذا القانون هذا القانون يعني ان حكم الحاكم الاداري الحاكم الاداري يستطيع فوراً ان يلزمك ببيع الارض او بالاستيلاء عليها او بالترقيف او بالدفع بدون حكم قضائي المواطن المنتج والي معاه مصاري بقدر يذهب على عمالي ويقول له يا عمي انا اريد ان اوكلك توقف التنفيذ لكن وقف التنفيذ يا اخوان لا يتم الا بعد اجراءات طويلة اولها الحصول على كفالة لا يتيسر لانسان فقير مقترض من التطوير الحضري ان يحضر كفالة بنكية لكي تقنع المحكمة بأنه جاد في دعواه في وقف التنفيذ، وثانيها انه سيذهب الى عمالي سيأخذ اتعاب، ثالثها سيدفع رسوم للمحكمة ورسوم ما شاء الله عالية جداً عندنا مع ان القضاء اصلاً اقتضاه مجانا لكن رسوم فعلاً جيدة في المحاكم، لذلك حقيقة نحن وكأننا نضع حقيقة عقبات هائلة في وجه هذا المواطن البسيط الفقير الذي اردنا ان نحمله بهذا القانون سيدي الرئيس اصبر على اقتراحي بضرورة الغاء المادة التي تم التثنية عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: ارجو ان اذكر اننا عندما نتعامل مع المرفق العام والمؤسسات العامة اننا لا نتعامل مع جمعيات خيرية في كل دول العالم ومنها الاردن المال العام يتقدم في الحالة

على المال الخاص ولذلك وضعت له تشاريح خاصة حماية لمرفق الدولة عن التوقف وعن اداء الغرض وارجو ان اذكر ايضا انه في القوانين الخاصة انا لما يكون عندي عقار خاص وضعت تأمين للدين اي دين لأي انسان خاص ايضا بقوانين في الاردن يذهبون على دائرة التسجيل مباشرة حتى في الاموال الخاصة ينفذ على الدين المرهون على العقار المرهون مباشرة ويعتقد كنا نعرف ذلك من الحياة العامة فاذا كان المال الخاص يعامل تشريعياً كذلك ليس من باب اولي عقار المرفق العام ان يعامل بمطلق المعاملة، يا اخوان عندما تناقش موضوع معين ارجو ان تناقشه في ضوء النصوص وفي ضوء اغراض هذا المرفق وفي ضوء ضرورة حماية المال العام الذي تتقدم حمايته على المال الخاص وخلاف ذلك نحن موضوع ما يسمى لدينا الاموال الاميرية يصبح حقيقة فلنزع اذا بمقولة فلنزع عن الاموال الاميرية الحماية وايضا وضع الاموال الغير منقولة تأميناً للدين وهذا قانون ساري مفعوله كنا اعتقد نعرفه والكثير منه شهد ممارسات عليه نقول والله اذا اللي واضح ماله للرهن ما نحمي وايضا اللي ودين انهم يخضعوا هذا الانسان بتعبيرهم الفقير البسيط حقيقة لازم نستلهم اي فقير باب اولي ان نحمله هذا اللي اخذ المال ولم يوفي ولا اللي يتنظر يأتي دوره ومن واجب مؤسسات الاسكان وفي هذا القانون ان نحل مشكلته مؤسسة الاسكان هذا الذي ينتظر على الدور وهو انسان فقير ايضا اذا ما اقتضت المال لا تقدر ان توفر له سكن فهؤلاء الفقيرين اثنين بدنا نراعهم وحتى نقدر نحل مشكلة الاسكان والمفروض الاسكان خطة ايضا خطة انا لما اضع

خطة اسكان لحل مشكلة اسكان في منطقة معينة او في الدولة الواقع اذا ما حققت موارد واستراتيجيتها تستطيع انفذ خطة الاسكان في الدولة وما سمي الاستراتيجية الاسكانية في المادة التي مرت علينا قبل قليل ووافقتم عليها فاذا كنت اطالب مؤسسة الاسكان بوضع خطة وتنفيذ استراتيجية معينة واقول يا مؤسسة الاسكان انا اريد اريك في استرداد مالك الي هو مال عام معنى ذلك انني اعيش هذه الخطة واعيق تنفيذها وايضا بضع قيود على استفادة ناس جدد ايضا فقراء ومساكين بحاجة الى الاسكان هذا الذي ينتظر على الدور وهو انسان فلذلك انا ارى هذا النص يتفق مع مشاريع الدولة حتى في المال الخاص وواجب النفاذ والتمس من المجلس الكريم ان يصوت عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد الباقي جو مسجل استاذ منصور مسجل والاستاذ الدغمي مسجلين المسجل عندي الاستاذ عبد الباقي، الاستاذ الدغمي، الاستاذ جمال حداد، الاستاذ منصور، استاذ عبد الحفيظ، الدكتور حسني، هذه الاسماء التي عندي الدكتور محمد الحاج، تفضل الاستاذ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جو: شكراً معالي الرئيس، لا يفترض عند وضع اي تشريع ان يكن المنفذون اولياء او املياء ولذلك تداعي هذه الناحية عند وضع التشريعات نرى ان الله سبحانه وتعالى شدد في هذه الناحية بحيث اوجب وجود اربعة من الشهداء في بعض القضايا وانا معجب

جداً بالسلوب سعادة رئيس اللجنة القانونية الذي يستشهد في قانون واحد مرة بآية ثم يخالف هذه الآية في الفقرة او المادة الثانية هو اياح الربا مستشهداً بآية وان المضطر يجوز له ذلك والاسباب الموجبة تشير الى ان هذه المؤسسة انشأت لايجاد مساكن للمضطرين للفقراء للمساكين والمضطرين والمساكين لا يتحول الى متمردا ونحن لا نختلف مطلقاً في ضرورة حماية الاموال العامة ولكن الخلاف هو على الاسلوب وهذا المجلس في اولي جلساته كان يصبر على عدم حماية او حصانة القرارات الادارية فكيف نقر تحصيل هذه القرارات ضد الفقراء والمساكين الذين قبلوا ان يسكنوا في بيوت بفوائد ربوية عصوا الله تعالى عن طريق معصيته المؤسسة وعن طريق هذا المجلس الذي اقر ما حرم الله تبارك وتعالى مستشهداً رئيس اللجنة القانونية بآية من كتاب الله لذلك نحن لا نختلف مطلقاً على ضرورة حماية الاموال العامة ولكن الاختلاف هو على الاسلوب ان كان في التحصيل او كان في الطرد وسعادة رئيس اللجنة يقول ان هناك من يقف على الدور فكأننا نريد ان نعالج فقيراً على حساب فقير نظرد فقيراً وندخل اخر مكانه يكفي ان ارتكب الاول معصية الربا حتى نأتي بالآخر ونحمي فقيراً بفقير لذلك ارجو من سعادة رئيس اللجنة ان لا يحاول اتهام من يعارضه بأنهم يريدون ان تكون الاموال العامة مائية نحن نختلف على الاسلوب لا على الحماية شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الشؤون البرلمانية.

هكذا من الأهل

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكرًا معالي الرئيس، الحقيقة أرى أن لا يجمنا التعاطف مع الفقراء وكلنا نتعاطف مع الفقراء والمساكين لكن هنا التزام كبيع وشراء وبيع من طرف الدولة والالتزام من طرف المشتري الاخلال في العقد لا ينظر فيه للحاجة في بعض الاحيان انا ارى ان الله سبحانه وتعالى لما ذكر عقد الزواج وقال اخذنا منكم ميثاقا غليظا.

اذا رفعت الزوجة للقضاء او للوالي ان زوجها عاجز عن الاتفاق عليها وعلى اسرتها فبفرق بينها وهو اعظم من ميثاق اخذ اكثر من ميثاق شقة سكنية هنا في اعسار اذا تخلف هذا الشخص او تخلف العشرات، اذا تخلف العشرات او تخلف المئات لعذر الفقر هل نلغي هذا المرقق الحيوي من اجل تعاطفنا مع الفقراء فلذلك ارى حتى يشي هذا المشروع وهذه المادة من اهم مواده واذا ذهبت فلم يعد هناك الغاء المؤسسة يصبح حينها واجبا لان كثير منها سيعتذر بالاعسار وانه غير قادر على الدفع لذلك نحن مع بقاء هذه المادة وشكرًا.

معالي رئيس المجلس: شكرًا، الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكرًا معالي الرئيس، الحقيقة لا اريد الخوض كثيرا في الموضوع ولكن الرأي الذي يوفق بين الرئتين المختلفين اعتقد انه بالاقترح التالي فاسمحولي بتقديم هذا الاقتراح وارجو من الزملاء الكرام ان يتابعوا معي؛ الفقرة (ج) من المادة (١٤) يبلغ قسار المجلس بالنساء تخصيص المقار واسترداده من شاغله من المستفيد بواسطة كاتب

العدل ويصبح هذا القرار قطعيا ونافذًا ان اقترح الغاء كلمة قطعيا ونافذًا واستبدالها بكلمة قابلا للتنفيذ بعد مرور مدة (٣٠) يوم على تاريخ التبليغ هذا جزء من الاقتراح، الجزء الثاني، تضاف فقرة رقم (ز) يحق للمتضرر الطعن في قرار الغاء التخصيص لدى المحكمة المختصة في غضون (٦٠) يوم من تاريخ تبليغ القرار فاذا وجدت من ينفي من الزملاء على هذا الاقتراح بمجمله ادفع بموجب المادة (٥٤) من النظام باقوال باب النقاش والتصويت على الاقتراح بالتعديل وشكرًا.

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكرًا، نريد ناس معارضين، استاذ جمال معارض؟ استاذ جمال دوركم معارض.

السيد جمال حداد: معالي الرئيس الحقيقة انا المادة (١٤) من هذا المشروع لا تعطي بالفعل هي تصون المال العام ولكن لا تعطي اقل شيء للورثة الغير قادرين اقترح اعادة هذه المادة عسى ان الحكومة تعيد لنا هذه المادة باقتراح جديد كأي مؤسسة تضمن عن طريق شركات التأمين ان يكون صاحب المسكن مؤمن لدى شركات التأمين في حالة الوفاة ان تقوم شركة التأمين بتسديد عن ورثة هذا المبلغ كما يجري مع بعض المؤسسات وبنك الاسكان بالذات هنا لا يوجد أي تشريع يضمن حق الورثة الغير قادرين اذا ردت هذه المادة الى الحكومة ليضاف عليها مثلاً ما اقترح اعتقد انه يصون حق الورثة ويصون الحق العام بنفس الميزة وشكرًا.

معالي رئيس المجلس: شكرًا، الاستاذ

متصور موافق انت، تفضل.

السيد منصور مراد: شكرًا معالي الرئيس، ارى انه لو تركت الشروط الواردة في المادة (١٤) للقضاء كما ذكره النائب سليم الزعيبي والشيخ عبد الباقي جوي والاستاذ النائب الدكتور حسني الشيبان فاننا بذلك سنحل موضوع المواطنين المستفيدين الذين يتعرضون للامانات مثل الحوادث والتقاعد المبكر والبطالة بما لا يضر بالمال العام ولا بأي خطة للاسكان وبإنيجاد الحلول المناسبة في ظروفهم واطلب من الزملاء النواب تصويت على ترك المادة الى القضاء مع التذكير في الظروف القاسية التي نمر بها خاصة انه لا يوجد حلول ناجعة لمشاكلنا وفقرائنا في هذا الزمن الذي نمر به وشكرًا.

معالي رئيس المجلس: شكرًا، اذا سمح لي الاخوان معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة مع تأييدي لاختواني بأنه ليس في المادة اي فقرة توصل باب القضاء امام المتضرر ومع تطلع الحكومة ان يكون اقتراح الاستاذ عبد الكريم الدغمي هو ان يذهب المستفيد الى القضاء مستفيدا من فرصة اطول حتى يتمكن من تدبير اموره والتعديل الثاني الا يكون من هذا المعنى ما يستفاد منه ان القرار اصبح قطعيا ويجوز الذهاب الى المحاكم وعدم اللجوء الى التفسير التفسيرات المختلفة في هذا المجال لذلك ترى الحكومة انطلاقاً من ذلك ان ليس لديها مانعاً من الموافقة على التسهيلات التي اقترحتها الاستاذ عبد الكريم الدغمي لتدخل على القانون

وشكرًا.

معالي رئيس المجلس: وشكرًا لكم، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرًا سيدي الرئيس، ارجو ان اوضح انا لا اعتقد ان بيننا من هم مع الفقراء وناس ضد الفقراء يعني كلنا اولاد فلاحين وما شاء الله عليهم، الواقع انا فقط احب ان اؤكد ان في النصوص المتعلقة في المال العام مفروض تكون واضحة قاطعة محددة وهذا النص كما هو وارد متناسب ويتصف مع قانون تحصيل الاموال الاميرية وارى انه حقيقة نص في مكانه محدد وواضح ممارس حتى كما اوضحت في الاموال الخاصة وليس في الاموال العامة وارجو المجلس الكريم ان لا يتساهل في حق يتعلق بالمال العام والان بالتبعية متروك للمجلس الكريم لكنني اتمنى في التنسيب وفي مشروع القانون كما ورد من الحكومة.

معالي رئيس المجلس: شكرًا، التزاما بالنظام الداخلي ارجو ان استأذن الاخوة عبد الحفيظ علاوي دكتور حسني الشيبان، دكتور محمد الحاج، الدكتور المكاي، لان الامر اصبح واضحا وهناك اقتراح باغلاق باب النقاش وتحدث من تحدث ما جاء في النظام الداخلي فالذي ارجوه ان تحدد هناك اقتراحات الاقتراح الابدع اذا سمحوا لي الاخوان يعني عند النظام الداخلي تلقي مئة نقطة نظام خيلنا نحن نلتزم بالنظام الداخلي، ما تكلمت دورك مسجل يا دكتور وانا سجلت حسب الدور الحقيقة ارجو الاخوان ارجو ان نفهم على بعض، في اقتراح من

هكذا من الأهل

الاستاذ سليم الزعبي بحذف هذه المادة بكاملها وهي الابعد من يرى وقد ثنى على هذا القرار من يرى حذف المادة بكاملها المادة (١٤)؟

السيد الامين العام: ١٣ - ٥٤

معالي رئيس المجلس: ١٣ من ٥٤
شكراً اقتراح اخر قدمه الاستاذ الدغمي وقد تم تأييده ويتعلق بتعديلات واضحة في المادة (ج) الغاء كلمتي قطعياً ونافذاً من الفقرة (ج) من المادة (١٤) واستبدالهما بكلمتي قابلاً للتنفيذ.

٢ - اضافة الفقرة (ز) في نهاية المادة كالتالي او بعد (د) الحقيقة حكاهما بحق للمتضرر الطعن في الغاء التخصيص لسدي المحكمة المختصة في غضون (٦٠) يوماً من تاريخ تبليغه القرار هذا اقتراح وتم تأييده من يوافق على هذا الاقتراح؟ اذا سمحتم اخواننا هذا ما قدم لنا، من يرى تأييد هذا الاقتراح؟

ارجو هناك صاحب اقتراح الان قرأنا التعديل على مسمعه، استاذ حسني رجاء هذا التعديل الذي وصنا ومسجلة والامانة العامة مسجلته الان اقتراح مطروح على المجلس الكريم من يرى الموافقة على ذلك؟ يا دكتور حسني ارجوك.

السيد الامين العام: ٣٩ - ٥٤

معالي رئيس المجلس: ٣٩ من ٥٤
وموافقة على الاقتراح، اعاده مجملها، موافقة.

المادة التي تليها السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥ - تنتقل حقوق والتزامات

المستفيد لورثته الشرعيين بعده.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٥) اعادة صياغة المادة كما يلي:

تنتقل حقوق المستفيد والتزاماته لورثته الشرعيين بعده.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ تفضل الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، استيضاح من معالي وزير الاشغال العامة والاسكان الا تؤمن المؤسسة على ديون المستفيدين من القروض اذا كانت تؤمن فمن الممكن اعفاء الورثة من الالتزامات واذا كانت لا تؤمن فلا بأس انا اوافق على النص فقط اردت ان استوضح من معالي الوزير.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: معالي الرئيس المادة المتعلقة في القضية التي اثارها معالي الاخ ابوفصيل وهي المادة (٢٤) وهي تحدد حدود ومسؤولية المؤسسة وتنص المادة للمؤسسة انشاء صندوق تعاوني ضد الاخطار والاضرار التي تلحق بمشاريع المؤسسة او بالمستفيدين منها او بالمقاربات المخصصة لهم من المؤسسة وتحدد بانظمة تصدر بمقتضى هذا القانون شروط الاشتراك بالصندوق ومقدار الادخار والاحكام والحالات المتعلقة بالتعويض عن تلك الاخطار والاضرار ومقدار التعويض لكل حالة الى اخر المادة.

التمن فقط، اي اضافة.
السيد عبدالحفيظ علاوي: الالتزامات المترتبة عليه.

الالتزامات المترتبة عليه هي التمن واية خدمات يمكن ان تضاف فقط هذه التزامات.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس، اعتقد انه من الالتزامات يمكن الالتزام باحكام التنظيم بأن لا يضيف ابنة مخالفة او يخالف احكام التنظيم بتجي ذكر هذه المادة كما هي هذه هي جزء من التزامات المستفيد، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: عدم استيفاء دفع المؤسسة للخدمات العامة كالجاري والطرقا وبالتالي تعود هذه النفقات على المالك بحجة ان القانون يدعمها والالتزامات المترتبة النص صريح في البداية انه بعد ان يدفع ما عليه من ثمن الشقة اذا هنا مفتوحة الالتزامات وغير محددة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، المادة معروضة على المجلس الكريم.
موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٧ - ١ -

معالي رئيس المجلس: بانه يكتفي بذلك، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٦ -

يبقى العقار ملكاً للمؤسسة حين قيام المستفيد بسداد كامل التمن والالتزامات المترتبة عليه وعندئذ تقوم المؤسسة بنقل الملكية للمستفيد بقرار من المجلس ويبلغ القرار لدائرة الاراضي والمساحة لتنفيذه وفقاً للقوانين والانظمة المرعية دون الحاجة الى حضور الطرفين الى دائرة التسجيل.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، فقط انا عندي استفسار ما هي الالتزامات المترتبة ما دام انه حين قيام المستفيد بسداد كامل التمن في التزامات غير التمن فقط احب حقيقة استيضاح حول هذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال: معالي الرئيس الحقيقة، هذه الاجابة واضحة في صدر المادة بأن يبقى العقار ملكاً للمؤسسة الى ان يتم سداد

هكذا من الاجل

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٨ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز للمستفيد بيع العقار الذي خصص له من المؤسسة او التنازل عن حقوق المستفيد فيه الا بعد خمس سنوات على الاقل على صدور القرار بتخصيصه وان يكون المستفيد قد سدد جميع الالتزامات المستحقة عليه، كما لا يجوز خلال تلك المدة حجزه او بيعه من قبل دوائر الاجراء او التنفيذ عليه لدى دوائر التسجيل الا اذا كان ذلك وفاء لدين مستحق للمؤسسة او لبنك الاسكان.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٨)

أ - شطب عبارة (او لبنك الاسكان) والاستعاضة عنها (او للجهة الممولة للمستفيد).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة انا ارى ان هذه الفقرة قيد على حق الملكية وحق الملكية كما هو معروف في القانون المدني انه يحول صاحب هذه الحق سلطات ثلاث الاستعمال والاستغلال والتصرف وهذا القيد الحقيقة لم ارى له ما يبرره فقط نستطيع تعديل النص بانه لا يجوز له بيع العقار او التنازل عنه الا بعد تسديد كامل الثمن وبعد تسجيله باسمه بعد التخصيص اما ان نضع هذا القيد بعد (٥) سنوات من تسديد المال

اذا اضطر المستفيد لاخلاء العقار لأي طرف طاريء كانتقال مركز عمله فيحق له بعد الحصول على موافقة المجلس تأجيله لمدة سنة واحدة قابلة للتديد لمدة اقصاها خمس سنوات وتعتبر الاجارة منتهية حكماً بعد هذه المدة على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٧) الفقرة (أ)

تعاد صياغتها بالنص التالي:

أ - اذا اضطر المستفيد لاخلاء العقار لأي طرف طاريء كانتقال مركز عمله فيحق له بعد الحصول على موافقة المجلس تأجيله لمدة سنة واحدة قابلة للتديد بموافقة المجلس وتعتبر الاجارة منتهية حكماً بعد ثلاثة اشهر من انتهاء حالة الاضطرار وذلك على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة مع التعديل ..

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ب - اذا قصر المستفيد عن دفع الاقساط المستحقة عليه وكان العقار المخصص له مؤجراً فيحق للمؤسسة حجز بدل الاجارة بقرار من المجلس واستيفائها مقابل هذه الاقساط.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

اي كان هذا التصرف سواء كان هبة او بيع او غير ذلك وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، ارجو ان لا يغيب عن ذهن الزميل الفاضل ان المالك امامنا مؤسسة الاسكان والمستفيد غير مؤسسة الاسكان بالعكس المقيد هنا هو المالك لكن المالك ليس الذي خصص له العقار المالك مؤسسة الاسكان والواقع الاصل ان هذا النص ايضا جاء لمنع المتاجرة لان هدف مؤسسة الاسكان حل مشكلة الاسكان المقصود حل مشكلة الاسكان وتحقيق هذا الغرض وليس المتاجرة بمشاريع الاسكان فاذا من الطبعي ان هذا المستفيد على الاقل ان امتحن غرضه ان هو لا يأتي يأخذ مشروع حتى يتاجر فيه ثاني يوم لازم ان حقيقة ان يكون قاصر يشاركني في تحقيق هدفي والذي هو حل مشكلة الاسكان لكي لا يتحقق ذلك اصبح هذا القيد ونسى ان المالك حتى نقس الملكية مؤسسة الاسكان وليس المستفيد، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: ان قيد ضروري حتى لا تحصل المتاجرة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة يعني قرار اللجنة في عملها هذه

وان نحسن ايضا هذا العقار من الحجز اذا كان المستفيد صالح العقار عليه ديون اخرى خارج المؤسسات التي مولته او خارج بنك الاسكان او خارج البنك الاسلامي ممكن ان يكون قد اقترض من شركة اخرى او اقترض من شخص طبيعي او اعتباري يكون قد اقترض لهذا الغرض فلا يجوز ان نضع هذا التحصين على هذه الثقة السكنية او على هذا العقار هذا التحصين في رأي مخالف للمبادئ العامة للقانون ولا يجوز وهذا القيد ايضا على البيع مخالف للمبدأ العام في حق الملكية بالاستعمال، الاستغلال والتصرف لذلك ارجو تسجيل اقتراحي وسأرسله مكتوباً للرئاسة الجلية واذا وجدت من يثني عليه سأطلب التصويت وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المقترح بالضبط استاذ عبد الكريم، ما هو الاقتراح بالضبط.

السيد عبد الكريم الدغمي: اقتراحي فقط مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز للمستفيد بيع العقار الذي خصص له من المؤسسة او التنازل عن حقوق المستفيد فيه الا بعد تسجيله باسمه وتسديد كامل ما عليه من ثمن والتزامات.

معالي رئيس المجلس: هذا التعديل، شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: الحقيقة ما في هنا غلطي فقط انا احب ان اشير الى هذا، هذا تخصيص فالتخصيص غير التمليك فاذا اصبح ملك له وسجل لا يمكن احد ان يقيد حرته في التصرف

هكذا من الأفضل

المرّة الحقيقة بالعكس أكثر من ذلك هذا القرار فيه حماية للفقراء هؤلاء التي نريد أن نصفهم نحن لما نقول لا يجوز حجز العقار أو بيعه واحد خصصنا له عقار منعنا الدوائر أن نحجز على العقار نحن عم نحميم، فحقيقي أنا أؤيد اللجنة فيما ذهبت إليه وأي التصويت على ذلك، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدغمي نطرح موضوعك للتصويت تفضل.

السيد عبد الكريم الدغمي: يعني تعقيب على معالي الاخ الزميل الفاضل الاستاذ سليم الذي احترم رأيه في هذا الموضوع، ان حماية الفقراء جاءت من الجهات العادية لا يجوز خلال تلك المدة حجزه او بيعه من قبل دوائر الاجراء الا اذا كان ذلك وفاء لدين مستحق المؤسسة فلم تتوفر الحماية له لا من المؤسسة ولا من الجهات الممولة للمستفيد التي هي بنك الاسكان او اي بنك اخر فالحماية اما ان تكون كاملة واما ان لا تكون بهذا الشكل لذلك نحن نحمي المؤسسات القوية بان تنفذ على هذا العقار ولكننا نترك الجهات الضعيفة القطاع الخاص او الشخص العادي التي يمكن يكون اقترضه لسداد هذا المشروع وشكراً، فقط توضيح.

معالي رئيس المجلس: شكراً، المادة (١٨) البند (أ) معروض على المجلس الكريم، هل سيوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة، البند (ب)

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ب - اذا اقام المستفيد مسكناً له على قطعة الارض التي خصصت له من المؤسسة او اضاف الى المسكن الذي حصل عليه من المؤسسة بناء، وفق الاحكام والشروط المقررة من قبلها فيحق له التصرف بتلك الارض وما اقامه عليها من انشاءات بالبيع او المبادلة او التنازل عنها للغير وذلك بعد انقضاء ثلاث سنوات على الاقل على حصوله على اذن اشغال ذلك المسكن او الاضافة من السلطات البلدية او المحلية المختصة.

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

ج - تنطبق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على الاراضي والمساكن المشمولة بمشاريع التطوير الحضري.

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ج)؟ موافقة.

المادة كلها، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٩ -

تتولى دائرة الاراضي والمساحة اعداد معاملات التوحيد والافراز والتجزئة لمشاريع المؤسسة وتصدر سندات التسجيل الخاصة بالمعارات التي تنطبق عليها احكام هذا القانون باسم (المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري).

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٠ -

على الرغم مما ورد في اي تشريع اخر يكون المستفيد من مشاريع المؤسسة مكلفاً بدفع ضريبة الابنية والاراضي داخل حدود البلديات والقرى او اي ضرائب او رسوم او تكاليف مالية اخرى مفروضة او ستفرض في المستقبل على الاموال غير المنقولة داخل حدود البلديات والقرى وخارجها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة قبل قليل في معرض

النقاش رد السيد رئيس اللجنة القانونية بأنه يتعامل في هذا القانون مع المؤسسة كمالك الى حين ان يتم التنازل عن العقار للمستفيد فلما نفرض على المستفيد هذه الضرائب قبل ان يملك اقتراحي بأن نضيف في نهاية المادة وذلك بعد تسجيل العقار باسمه، لكن قبل تسجيل العقار باسمه يجب ان تدفع المؤسسة هذه الضرائب وهذه الرسوم وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكراً، في اقتراح وفي تثنية ان يضاف وذلك بعد تسجيل العقار باسمه، من يوافق على ذلك؟ الاستاذ رئيس اللجنة تفضل انا اسف.

السيد رئيس اللجنة: اقتراح وثني عليه ولكن بده مناقشة اذا سمحت سيدي الرئيس، الواقع واضح ان الغرض من اقتراح الزميل عبد الكريم الدغمي حماية المستفيد لكن حقيقة للتساؤل هل نحقق هذا الغرض انا اعتقد النص هو الذي يحقق هذا الغرض بالعكس هذا اية التزامات على العقار اذا سلفا قلنا انه والله هو ما يدفعها الا فيها بعد معنى ذلك انها تريد ان تضيف عليه مؤسسة الاسكان وتأخذه بالجملة تأخذه عليه بالجملة لانها تريد ان تحسب الكلفة كمستفيد بدها تحسب ما هو كلفة هذا العقار مع كل الكلفة للموضوع وتضيفها عليه الواقع بالعكس هذا لنص يحقق ان انا لما احسب الكلفة لا يدخل فيها ويدفعون جزاء ومقسطه وبدون فائدة فلذلك هذا النص يحقق الواقع هدف حمايته اكثر من النص المقترح وشكراً.

هكذا من الاجل

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، بالإضافة إلى هذا إذا كان العقار داخل حدود البلديات والقروية فلا بد أن تقدم خدمات لهذا الإسكان بالتالي الخدمات مقدمة مباشرة لهذا الإنسان والسكن فلا بد أن يتحملها هو والا فستهمل البلديات في تقديم مثلها خدمات النفايات أو غيرها أو بعض الخدمات الضرورية وشكراً، ولذلك أنا مع النص.

معالي رئيس المجلس: إذا سمحتم، في نهاية المقترح الذي ثني عليه اقتراح من الأستاذ الدغمي واقتراحه عليه اقتراح من الأستاذ الدغمي واقتراحه بضاف في نهاية المادة (٢٠) وذلك بعد تسجيل العقار باسمه من يوافق على ذلك؟

السيد الأمين العام: ٦ - ٥١

معالي رئيس المجلس: ٦ من ٥١ من يوافق على قرار اللجنة؟

أغلبية كبيرة، المادة (٢١) السيد المقرر.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٢١ - تتولى المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والهيئات الأخرى كل حسب اختصاصها بالاتفاق مع المؤسسة تنفيذ مشاريع المرافق العامة وإيصال الخدمات القائمة الضرورية لمشاريع المؤسسة، وإذا تعلل على أي منها القيام بانجاز أي من تلك المشاريع فللمؤسسة تنفيذه والرجوع على تلك الجهات

والمجالس والهيئات بالكلفة التي تكبدتها المؤسسة.

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي رئيس المجلس: موافقة، لحظة الأستاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: ان ننتبه ان عان كثير من المواطنين في الاسكان قضية الصرف الصحي ان هؤلاء لم يدفعوا والمؤسسة او المؤسسات الحكومية وخاصة الاسكان الوطني ولذلك تحدث مكاره صحية على من يدفع المواطن او المؤسسة التي هي يستفيد موظفيها من هذا الاسكان ولا مؤسسة اسكان فارجو يعني ان تأتي هذه المادة لتزيل هذا الخلل الذي كان موجودا وان يكون النص واضحاً في ان تتولى المؤسسة مباشرة كل الخدمات ثم تعود على المؤسسات ذات العلاقة ولا توقع المواطن في اشكالات وخاصة يعني، وحصل عندنا في مادبا هذا العام.

معالي رئيس المجلس: حكينا الاقتراح ابو محمد، في اقتراح عدد؟

السيد عبدالحفيظ علاوي: لا اقتراحي ان يكون التأكيد على هذه القضية فقط.

معالي رئيس المجلس: قرار اللجنة معروض على المجلس الكريم. هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٢ -

أ - تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

ب - تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به.

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة عفوا الأستاذ الزعبي تفضل.

السيد سليم الزعبي: الصحيح يعني مع تحفظي على الفقرة (ب) في شأن تطبيق قانون تحصيل الاموال الاميرية لكن لا بأس لكي يكون التشريع متناسق ان نقول في مقدمة الفقرة (ب) ان نضع العبارة التالية نقول (ب) مع مراعاة مع ما ورد في المادة (١٤) من هذا القانون تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به لانه نحن في المادة (١٤) وضعنا احكام سيدي الرئيس فكان تلغي ما وضعناه في المادة (١٤) بموجب هذه المادة وهي مادة لاحقة لذلك لا بد من ان نضع عبارة مع مراعاة ما ورد في المادة (١٤) من هذا القانون، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: من الناحية الشكلية ان صوت على الموضوع لكن من حيث الموضوع الواقع لما نقول تعتبر اموال المؤسسة النصوص السابقة التي اجازها المجلس في علاقتها مع المستفيد المؤسسة تدخل مع عطاءات مع الغير بالمقاولين الذين ينفذون لها مشاريعها يصبح عليها مبالغ لدى الغير غير المستفيدين فمن الطبيعي ان تحمي بهذا النص وهذا ليس له علاقة إطلاقاً بالحكم الخاص الذي عالج موضوع المستفيد طبيعي هذا نافذ في مجاله وهذا نافذ في مجاله ولا تعارض ولا تناقض وطبيعي بده ينفذ كل النصوص لكن اريد ان الفت انتباه الزملاء فقط ان المؤسسة لا تتعامل فقط مع المستفيد تتعامل مع جهات متعددة واموالها تحمي كما تحمي الاموال الاميرية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، المادة التي تليها السيد المقرر صوت عليها لم يؤيد احد، ابدت خطأي انا اني ما لاحظت سليم، من يوافق على اضافة هذه العبارة؟ اللي هي مع مراعاة مع ما ورد.

السيد الأمين العام: ١١ - ٥١

معالي رئيس المجلس: ١١ من ٥١، والمادة بمجملها معروضة على المجلس الكريم. موافقة، المادة (٢٤).

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٣ -

يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات

هذا من الأجل

المؤسسة ومعاملاتها المالية وللمجلس بالاضافة الى ذلك تكليف احد مدققي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.
السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً، الحقيقة اقترح شطب عجز امادة وللمجلس بالاضافة الى ذلك تكليف احد مدققي الحسابات يكفي ديوان المحاسبة مثلها مثل دوائر الدولة الباقية ديوان المحاسبة يدقق حساباتها، واما للمجلس بالاضافة الى ذلك تكليف احد مدققي الحسابات فاقترح شطب هذا العجز من المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في تنبيه الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: معالي الرئيس ارجو ان ابين للزملاء المحترمين ان المرفق العام عندما يدخل تاجراً هذا ليس مثل وزارة مؤسسة لا تدخل في اعمال التجارة وبالعكس هذا فيه مزيد من حماية المال العام ان فوق ديوان المحاسبة لمزيداً من الدقة لانها تتعامل مع المعطيات ومع المشاريع ومع الطرق ان يكون هناك في مدقق حسابات ايضا مضاف الى ديوان المحاسبة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك اقتراح وفيه تنبيه عليه، من يوافق على شطب وللمجلس بالاضافة الى اخر الفقرة، من يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ٣ - ٥١

معالي رئيس المجلس: ٣ - ٥١ المادة معروضة على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٤

للمؤسسة انشاء صندوق تعاوي ضد الاخطار والاضرار التي تلحق بمشاريع المؤسسة او بالمستفيدين منها وبالعقارات المخصصة لهم من المؤسسة وتحدد بانظمة تصدر بمقتضى هذا القانون شروط الاشتراك في الصندوق ومقداره والاحكام والحالات المتعلقة بالتعويض عن تلك الاخطار والاضرار ومقدار التعويض في كل حالة منها ومساير الاحكام والامور المتعلقة بالصندوق وبالمستفيدين منه.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة ان هنا تبدأ المادة بمفرده تعطي المؤسسة حق انشاء هذا الصندوق او عدم استعمال هذا الحق فالمسألة جوازية هنا وانا اعتقد ان هناك منفعة للمستفيدين من انشاء مثل هذا الصندوق ولذلك يستحسن ان نقول تنشيء المؤسسة صندوقاً تعاونياً الى اخر المادة هذا اقتراحي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في اقتراح وتنبيه عليه، استاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: صندوق التعاوي يعني ان المساهمين من مبالغهم الخاصة لم تحدد الاخطار والاضرار، هل اذا كانت الاخطار والاضرار ناتجة عن اخطاء في الانشاءات ويتعرض لها المباني، هل تستد من هذا الصندوق وهي اخطاء بالاصل من المؤسسة ونحسب بالتالي اخطار واضرار.

معالي رئيس المجلس: سؤال ولا اقتراح؟

السيد جمال حداد: لم يتضح الاخطار والاضرار، هل هي كوارث طبيعية ام اخطار واضرار تنفيذية؟

معالي رئيس المجلس: تستفسرات، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس، الواقع اقتراح الاستاذ فخري ابتداءاً هو هنا حتى اعطي للمؤسسة حتى تقرر المؤسسة حتى يمكن ان تنشيء هذا الصندوق ولكن ايضاً علينا ان ندرك ان ضمن الامكانيات هي تنشيء الصندوق والواقع عندما تنشأ ضمن الاخطار ايضاً ما هو بدو ينعكس كلفة فيعني هو ضرورة صحيح ومطلوب ويمكن ان نقول على المؤسسة لكن علينا ان ندرك ان مجرد ما ينشأ به ينشأ كلفة تنعكس ايضاً على المستفيد فليس هناك ما يمنع ان يقال ذلك لكن الواقع ضمن امكانيات المؤسسة بدها تراعي لما نقول الان معناه لازم نعمله الان وهذا يعني امر في قد يحتاج الى وقت ويضيف كلفة على المستفيدين.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: الصندوق ينشأ بمساهمة من المستفيدين ومساهمة من المؤسسة بمعنى ان المساهمين يساهمون بنسبة بسيطة في هذا الصندوق والمؤسسة تساهم في جزء من هذا الصندوق الاخطار التي تسأل عنها سعادة النائب الكريم هي تحدد بانظمة يصدرها مجلس الادارة ولكنها عادة ليست الاخطار المقصود فيها سلامة المنشأة لانه يفترض ان لا يسلم المستفيد منشأة الا اذا كان سلباً وهناك عقد يبرم بين المؤسسة وبين المستفيد يحدد هذه القضية بسلامة المنشآت انما هذه الاخطار قد تنتج عن اخطار حريق قد تنتج عن اخطار تماس كهربائي يعني اخطار شبيه بهذه الاخطار هي التي يؤمن عليها في الصندوق التعاوني وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك اقتراح وثني عليه ويقول تنشأ او على المؤسسة ان تنشيء او تنشيء المؤسسة، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٢٤ - ٥٣

معالي رئيس المجلس: ٢٤ من ٥٣، اذا تبقى كما هي المادة معروضة على المجلس، من يوافق على تنسيب اللجنة؟

موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٥-

يلغى كل من (قانون مؤسسة الاسكان) رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ و (نظام تنظيم وادارة دائرة التطوير الحضري) رقم (٤٠) لسنة

هكذا من الأجل

١٩٦٨) والتعديلات التي طرأت على كل منها، على أن يستمر العمل باللائحة والتعليمات الصادرة بموجبها إلى المدة التي لا تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون وذلك إلى أن تلغى أو يستبدل غيرها بها وفقاً لأحكامه.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣٥

شطب عبارة (أو يستبدل غيرها بها وفقاً لأحكامه) الواردة في آخرها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٦ -

لمجلس الوزراء إصدار اللائحة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك اللائحة المتعلقة بحقوق المستفيدين والالتزامات المترتبة عليهم مما هو غير منصوص عليه في هذا القانون

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٧ -

رئيس الوزراء والوزراء ملكفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة

القانون بمجمله مع التعديلات، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة

«وهذا هو نص مشروع القانون كما اقتره مجلس النواب».

قرار اللجنة القانونية

موافقة

موافقة

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١ - يسمى هذا القانون وقانون المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠ ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والتعريفات التالية حيزاً وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك:

المؤسسة : المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
الوزير : وزير الأشغال العامة والإسكان
المجلس : مجلس إدارة المؤسسة
مدير عام المؤسسة : كل شخص طبيعي أو معنوي يتفق من خدمات المؤسسة
قطعة الأرض وما انبثى : أو سبقت عليها من بناء.
المقار : السقيف

هكذا من الأصل

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٣) يستعاض عن كلمة (تؤسس) الواردة في هذه المادة بكلمة (تتأسس).	المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري) تتبع بالمصطفية الاعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها هدف الصفة ان تقوم بجميع الصيرفات القانونية بما في ذلك تلك الاموال المقرولة وغير المقرولة وادرام المقرود والقيام بجميع الاجرامات القانونية المتعلقة بها وان تتب عنها هذه الغاية التاليب العام او اي عام اخر.
موافقة	المادة ٤ - اعتبارا من فقاذا هذا القانون تصيح المؤسسة الحلق القانوني والواقعي لكل من مؤسسة الاسكان ودارة التطوير الحضري وتؤول اليها جميع مشاريعها وموجوداتها وحقوقها واملاكها المقرولة وغير المقرولة كما تحبل جميع الاتزامات الترتية عليها بما في ذلك المقرود التي كانت قد ابرمت لاعراض الاسكان والتطوير الحضري وتعتبر كلها ابرمت مع المؤسسة.
موافقة	المادة ٥ - يصيح جميع الموظفين والمستخدمين والمعال التابعين لمؤسسة الاسكان ودارة التطوير الحضري عند العمل بهذا القانون موظفين ومستخدمين ومعالا في المؤسسة ويعطون للعمل فيها مع جميع حقوقهم والاتزامات الترتية عليهم.
موافقة	المادة ٦ - تتولى المؤسسة المساهمة في حل ازمة السكن وتطور المناطق المدنية الخدمات في المملكة بجميع الطرق والبراسل المتاحة بما في ذلك: ١ - تقديم الترميم لجلس الوزراء حول السياسة العامة للاسكان وعلاقتها بالتظيم والبيئة وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بهذا الموضوع.

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	ب - متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاسكان واعداد اي تشريعات ضرورية لتفيذها.
الفقرة (ج) من المادة (٣) يستعاض عن عبارة (خارج) وداخل حدود البلديات ومناطق التظيم) عبارة (داخل حدود البلديات ومناطق التظيم وخارجها).	ج - اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات الترميمية الاقليمية لانشاء احياء جديدة في مناطق التوسع السكاني خارج وداخل حدود البلديات ومناطق التظيم وانشاء مناطق جديدة للتجمعات السكانية.
الفقرة (د) من المادة (٣) تعاد صياغتها بالنص التالي: د - تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرايع التدريب المهني في المناطق التي تقام فيها مشاريع المؤسسة وتطورها.	د - القيام بالدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ذات العلاقة بالاسكان والتطوير الحضري لبايات تحديد الحاجة السكنية وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق المكثفة بالسكان والعمل على ازالة مظاهر التخلف ولبناء الشرائي فيها ومساعدة ساكنيها على توفير السكن المناسب لهم.
الفقرة (هـ) من المادة (٣) تعاد صياغتها بالنص التالي: هـ - تشجيع وتطوير الحرف الصناعية الصغيرة وبرايع التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة.	هـ - تشجيع وتطوير الحرف الصناعية الصغيرة وبرايع التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة.
د - تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرايع التدريب المهني في المناطق التي تقام فيها مشاريع المؤسسة وتطورها.	و - العمل على توفير قروض للمستفيدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري وذلك بالتعاون مع الجهات المولة للمنية.
د - تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرايع التدريب المهني في المناطق التي تقام فيها مشاريع المؤسسة وتطورها.	ز - اقامة مشاريع استثمارية ضمن مشاريع الاسكان والتطوير الحضري لخدمتها.
د - تشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرايع التدريب المهني في المناطق التي تقام فيها مشاريع المؤسسة وتطورها.	ح - دراسة وتنفيد اي من مشاريع الابنية الخاصة بالحكومة ومؤسساتها العامة يتكليف من مجلس الوزراء.

هكذا من الاسفل

تطَبَّعَ عِبْرَةً (مَنْتَوِيْرِيْن اِثْنِيْن) وَلَا اسْتَعَاَصَهُ عَمَّا يُعْجِرُهُ
(مَنْتَوِيْرِيَان اِثْنَان) وَاَضَافَةَ كَلِمَةٍ عَضْمُوْرِيْن) فِي الْمَقَابِلِ -

میں

ملک و ملت

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٨) الفقرة (هـ) يستأنس عن عبادة (شراء أو استهلاك الأراضي) الواردة في مطلقها بعبارة (شراء الأراضي أو استهلاكها).	ج - اقرار المازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على جلس الوزراء للموافقة عليها. د - تسبب المضمون على القروض واصدار سندات الدين بموافقة جلس الوزراء. هـ - شراء أو استهلاك الأراضي لعمليات اقامة مشاريع المؤسسة عليها واصدار مخططات تصميم الوحدات السكنية والرائق العامة التابعة لها واجراء معاملات التوحيد والاقرار والتجوزة لتلك الأراضي وفق احكام خاصة يتم وضعها من قبل الهيئات التنظيمية المختصة بناء على طلب المؤسسة وحسب طبيعة المشروع. و - تأجير الأراضي وموت السكن او اي انتشاءات اخرى تملكها المؤسسة وبيع الأراضي والمعارات وذلك بعد تنظيمها وابطال الخدمات العامة لها. ز - تحديد الكلفة المالية للقروض التي تمنحها المؤسسة بموافقة جلس الوزراء.

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت	ح - تخصيص المقاربات بقصد التملك لثناء التكاليف التي يجدها المجلس. المادة ٩ - يتولى المدير العام للمؤسسة المهام والصلاحيات التالية: أ - تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس والقرارات التي يصدرها. ب - الاعتراف على الجهاز الاداري والمالي والمالي للمؤسسة. ج - الاشراف على ادارة اعمال المؤسسة وتنفيذ الاشغال المتعلقة بها. د - اعداد مشروع المازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس. هـ - ممارسة الصلاحيات التي يجوزها له المجلس. المادة ١٠ - تكون موارد المؤسسة كما يلي: أ - المبالغ التي تخصصها الحكومة لها. ب - القروض. ج - سندات الدين التي يوافق جلس الوزراء على اصدارها. د - الاموال التي يلتزم المستفيدون بديانها لدى المؤسسة على سبيل الادخار وفق نظام خاص يصدر هذه الغاية.

هكذا من الأهل

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت	هـ - حالات بيع وتخصيص وتأجير عقارات المؤسسة.
موافقة كما وردت	و - المباني والأثاثات على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على الاختي منها.
موافقة كما وردت	ح - أي مصادر أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.
موافقة كما وردت	المادة ١١ - يتعين الحكومة ضمان مطابقة التزامات المؤسسة تجاه الآخرين.
	المادة ١٢ - يجوز تفويض أراضي الدولة الصالحة لتسليح الاسكان وتطوير الحضري للمؤسسة جاتا.
	المادة ١٣ - للمجلس حق تخصيص عتار للمستفيد بقصد التملك حسب حاجته لتزج العقار مع مراعاة مقومه المالية على تحديد الثمن وفق الشروط التالية :
	أ - ان يكون المستفيد اردنيا قد اتم القائمة عشرة من عمره على الأقل.
	ب - ان لا يكون للمستفيد او زوجه او اي من ابناءها القاصرين ملكا لعقار في منطقة المشروع التي يجدهما المجلس او قادرا على إنشاء مثل هذا العقار او الحصول عليه في ضوء الظروف المالية للمستفيد او لزوجه.

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت	ج - ان لا يكون هو او زوجه او اي من ابناءها القاصرين قد انتفع بمشروع اسكان من اي جهة رسمية في أي منطقة.
	المادة ١٤ - يحق للمؤسسة استرداد العقار من المستفيد التخلف عن دفع الاقساط الشهرية المستحقة عليه وفقا لا يلي :
	أ - اذا تخلف المستفيد عن دفع ثلاثة اقساط متتالية او خسة اقساط متفرقة من ثمن العقار يتم اخلاره بواسطة الكاتب العدل بوزم دفع الاقساط المستحقة عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه الاذار.
	ب - اذا انتهت مدة الاذار ولم يتم المستفيد بتسديد الاقساط المستحقة عليه فاللمجلس اصدار قرار بالغاء تخصيص العقار واسترداده من شاغله مستفيدا كان او مستغلا لا دون موافقة المؤسسة.
	ج - يبلغ قرار المجلس بالغاء تخصيص العقار واسترداده من شاغله للمستفيد بواسطة الكاتب العدل ويصبح هذا القرار قطعا وانفا بعد مرور مدة ثلاثين يوما على تاريخ التبليغ.
	د - اذا تبين لدى الكاتب العدل ان المستفيد مجهول مكان الاقامة فيحق للمدير العام ان يقرر تبليغ المستفيد القرارات الصادرة بتفويض هذه المادة بواسطة النشر في صحيفة يومية واحدة على الأقل.

هكذا من الأصل

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٥) اعادة صياغة المادة كمايلي: تنتقل حقوق المستفيد والترسانة لورثته الشرعيين بعدمه.	هـ - ينفذ قرار استرداد العقار وإخلائه من شاغله بواسطة دوائر الاجراء و - اذا عارض المستفيد على المؤسسة تمويه وقيلت بها يوقف تنفيذ القرار ويبقى بعد تنفيذ التمويه. المادة ١٥ - تنتقل حقوق والترسانات للمستفيد لورثته الشرعيين بعدمه.
موافقة كما وردت	المادة ١٦ - يبقى العقار ملكاً للمؤسسة حين قيام المستفيد بحداد كامل الثمن والالتزامات اللزمية عليه وعندما تقوم المؤسسة بملء الملكية للمستفيد بقرار من المجلس وتبلغ القرار لدائرة الأراضي والساحة لتنفيذ وفقا للقوانين والانظمة الرعية دون الحاجة الى حضور الطرفين الى دائرة التسجيل. المادة ١٧ - ا - اذا افسط المستفيد لإخلاء العقار لأي طرف طاريء كانتقال مركز عمله فيحق له بعد الحصول على موافقة المجلس تأخير لمدة سنة واحدة قابلة للتحديد لمدة اقصاها خمس سنوات وتعتبر الاجارة منتهية حكما بعد هذه المدة على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين. ب - اذا قصر المستفيد عن دفع القساط المستحقة عليه وكان القرار المخصص له مؤجراً فيحق للمؤسسة جيزه بملء الاجارة بقرار من المجلس واستغاثوا مقابل هذه الاقساط.

المادة (١٧) الفقرة (أ)

تعاد صياغتها بالنص التالي:

أ - اذا افسط المستفيد لإخلاء العقار لأي طرف طاريء
كانتقال مركز عمله فيحق له بعد الحصول على موافقة
المجلس تأخير لمدة سنة واحدة قابلة للتحديد جوازقة
المجلس وتعتبر الاجارة منتهية حكما بعد ثلاثة اشهر
من انتهاء حالة الاطسار وذلك على الرغم مما ورد في
قانون المالكين والمستأجرين.

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٨) أ - شطب عبارة (أو لبنك الاسكان) والاستعانة بها (أو للجنة المخولة للمستفيد).	المادة ١٨ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز للمستفيد بيع العقار الذي خصص له من المؤسسة أو التنازل عن حقوق المستفيد فيه الا بعد خمس سنوات على الاقل على صدور القرار بتخصيصه وان يكون المستفيد قد سدد جميع الالتزامات المستحقة عليه، كما لا يجوز خلال تلك المدة حجزه أو بيعه من قبل دوائر الاجراء أو التنفيذ عليه لدى دوائر التسجيل الا اذا كان ذلك وقاه لدين مستحق للمؤسسة أو لبنك الاسكان. ب - اذا اقام المستفيد مسكناً له على قطعة الارض التي خصصت له من المؤسسة أو اضاف الى المسكن الذي حصل عليه من المؤسسة بناء وفق الاحكام والشروط المقررة من قبلها فيحق له التصرف بذلك الارض وما اقامه عليها من اتشاءات بالبيع أو المبادلة أو التنازل عنها للغير وذلك بعد اتقائه ثلاث سنوات على الاقل على حصوله على اذن اشغال ذلك المسكن أو الاضائة من السلطات البلدية أو المحلية المختصة. ج - تنطبق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على الاراضي والسكن المشمولة بمشاريع التطوير الحضري.
موافقة	
موافقة	

هكذا من الأهل

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	المادة ١٩ - تبول دائرة الأراضي والمساحة اعداد معاملات التوحيد والافراز والتجزئة لشاريع المؤسسة وتصدر شهادات التسجيل الخاصة بالمعارات التي تطبق عليها احكام هذا القانون باسم المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري).
موافقة	المادة ٢٠ - على الرغم مما ورد في اي تشريع اخر يكون المستفيد من مشاريع المؤسسة مكلفا بدفع ضريبة الابنية والاراضي داخل حدود البلديات والقرى او اي ضرائب او رسوم او تكاليف مالية اخرى مفروضة او ستفرض في المستقبل على الاموال غير النقوية داخل حدود البلديات والقرى وخارجها.
موافقة	المادة ٢١ - تبول المؤسسات الحكومية والبلديات والهيئات الاخرى كل حسب اختصاصها بالاتفاق مع المؤسسة تنفيذ مشاريع المرافق العامة والمساهمة وايصال الخدمات العامة العمومية لشاريع المؤسسة واما تعذر على اي منها القيام بانجاز اي من تلك المشاريع فللمؤسسة تنفيذه والرجوع على تلك الجهات والمجالس والهيئات بالكلفة التي تكبتها المؤسسة.
موافقة	المادة ٢٢ - أ - تتمتع المؤسسة بالأعضاء والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والموائل الحكومية. ب - تعين أموال المؤسسة وحقوقها كأموال العمومية وحقوقها وتعمل بموجب قانون تحصيل الاموال العمومية المعمول به.

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	المادة ٢٣ - تبول ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة ومعاملاتها المالية والمجسلي بالاضافة الى ذلك تكليف احد مدققي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال.
موافقة	المادة ٢٤ - للمؤسسة انشاء صندوق تعادلي ضد الاخطار والاضرار التي تلحق بمشاريع المؤسسة او بالمستفيدين منها او بالمعارات المخصصة لهم من المؤسسة وتحدد بالنظمة تصدر بتقضى هذا القانون شروط الاشتراك في الصندوق ومقداره والاحكام والحالات المتعلقة بالتعويض عن تلك الاخطار والاضرار ومقدار التعويض في كل حالة منها وسائر الاحكام والامور المتعلقة بالصندوق والمستفيدين منه.
المادة (٣٥) شطب عبارة (او يستبدل غيرها بها وفقا لاحكامه الواردة في اخرها).	المادة ٢٥ - يلغى كل من قانون مؤسسة الاسكان رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ و نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٦ وتعديلات التي طرأت على كل منها على ان يستمر العمل بالنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها الى الملى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون وذلك الى ان تلغى او يستبدل غيرها بها وفقا لاحكامه.
موافقة	المادة ٢٦ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بحقوق المستفيدين والالتزامات المترتبة عليهم بما هو غير منصوص عليه في هذا القانون.
موافقة	المادة ٢٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

هكذا من المفضل

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان هناك تحت ما يجد من اعمال هناك طلب من الدكتور نايف ابوتايه الالتحاق باللجنة الزراعية وسقف اللجنة يسمح بذلك. موافقة.

وهناك اذا سمح لي الاخوان ايضا ببيان موقع من اغلبية من النواب يقول.

بسم الله الرحمن الرحيم

(ان الله يأمركم ان تادوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل).

ان مجلس النواب الاردني حرصا منه على مستقبل الديمقراطية في الجزائر الشقيقة لبتناشد المسؤولين في الجزائر احترام ارادة الشعب الجزائري واكمال اجراءات الانتخابات البرلمانية حتى تبتثق عن المجلس بكامل اعضاء الحكومة التي يرتضيها الشعب الجزائري بادرته الحرية والتزمية، ان الالتفاف على الدستور الجزائري قد يؤدي الى تعطيل الديمقراطية والحياة النيابية في الجزائر ويؤدي الى تفتيت وحدة الشعب الجزائري والى صدامات داخلية ويعيد الدكتاتورية العسكرية الى التحكم في مصير الشعب الجزائري العربي المسلم ولهذا نؤكد على وقوف مجلس النواب الاردني الى جانب الشعب الجزائري المجاهد ونحترم رغبته الحرية والديمقراطية لان الجزائر العربية المبلعة القوية وصيد اناسي للامة العربية الاسلامية ونصرت قضايها المصيرية بعيدا عن الهيمنة الاستعمارية والتدخلات الاجنبية ولنرجو ان يفرغ الجيش الجزائري الباسل لمهمته الاساسية في الدفاع عن

ارض الجزائر الطهور والمشاركة في تحديد المنصب من ديار العروبة والاسلام في فلسطين المحتلة وغيرها.

اللهم انا قد بلغنا... اللهم فاشهد.

موافقة من غلبية مجلس النواب ولهذا يصدر باسم المجلس بكامله، هذا اقتراح جملة الى البيان ومطالبة جميع القوى السياسية مساندة هذا الموضوع.

موافقة، موافقة، اذا سمح الاخوان يعني فقط نحترم ايدي بده يتحدث، الاستاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: اترح على المجلس الكريم ان يصدر بيان يستنكر فيه قرار مجلس الامن الذي يتدخل في شؤون القطر الليبي الشقيق.

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: وهذا ايضا بقرار المجلس وتكلف لجنة الشؤون الخارجية لتقديم مسودة للامانة العام حتى معا نخرجها، ارجو ايضا الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: معالي الرئيس في الجلسة الماضية طلبنا باصدار بيان باسم هذا المجلس يجب فك الحصار عن العراق.

معالي رئيس المجلس: نعم، استاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: مواطنين اردنيين معتقلين معالي الرئيس، في ثلاث سجون وبخاف يزيد عددها على ثمانية مواقع يقبع فيها ما يزيد

على (٤٥٠٠) معتقل.

معالي رئيس المجلس: نرجو من اخوان النواب الكرام، لنا رجاء ان تأخذوا مقاعدكم حتى يكون الامر بصورة صحيحة. هذا قرار مجلس تفصل اذا سمحت استاذ منصور اسمك.

السيد منصور مراد: ارجو من الحكومة الموقرة اخذ الترتيبات اللازمة لضمان اطلاق صراح مواطنينا في الكويت والعمل على رفع الظلم ومساندة عشرات الالوف المقيمين حاليا في الكويت على امل اخذ حقوقهم التي عملوا من اجلها طويلا والان يتعرضون لمعاملات قاسية، لذا اطلب من الحكومة ان تضعنا بصورة الوضع الخاص بالموضوع اذا ان مصلحتنا كدولة هي في صيانة مصالح مواطنينا اينما كانوا، كما وارجو اعادة النظر في مسألة قيمة الجمارك في السيارات.

معالي رئيس المجلس: ارجو استاذ منصور ارجو ان يقدم مكتوبا للفتوات المعروفة، الاستاذ نايف الحديدي، ونرجو عدم المغادرة واكمال الجلسة كما يجب ان تكون، الاخوان الوزراء والنواب يعني النواب ما تكون الحكومة عائق عن تعطيل النواب عن الاجتماع، عفوا الاستاذ نايف الحديدي.

السيد نايف الحديدي: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: ارجو استاذ ابوطلال نحن موضوع ما فتحنا الا الى قضايا

محددة وليست لأي موضوع عام.

السيد نايف الحديدي: لا ضمن موضوع العام الذي تحدثنا فيه.

معالي رئيس المجلس: اذا صوتنا عليه لا.

السيد نايف الحديدي: معالي الرئيس نحن لم نصوت ولا وقعنا الكتلة الوطنية لا تتدخل في شؤون الجزائر الداخلية اطلاقا لان هذا من شأنها نحن اذا كان في اعتداد خارجي على الجزائر نحن مع الجزائر واذا كان شؤون خراجية لسننا مع التصويت في هذا، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاستاذ ابوطلال هذا بيان موقع من غلبية وليس مطروح للتصويت استاذ ابو طلال الى هنا الكلام اذا سمحت، الكلام يوجه الى هنا ابوطلال هذا بيان موقع من غلبية النواب وليس مطروح للتصويت، الاستاذ ابو ابراهيم على كل حال هذا الكلام موقع من عدد من النواب، الذي لم يوقع غير مطلوب منه هذا، طيب اذا سمح لي الاخوان هناك الاستاذ العكايلة.

الدكتور عبد الله العكايلة: رأي اخر في هذا الموضوع بامكانها ان توضح موقفها بانها ضد رأي الاغلبية الساحقة في هذا المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: ليس مطروحا هذا الموضوع اساسا عندي بيان موقع من اخوان غلبية المجلس وهذا ما قلنا الاغلبية وقلنا باسم المجلس معظم الاخوان قالوا (نعم) فهذا قرار باسم المجلس عندما يكون بالاغلبية قرار

هكذا من الأهل